

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٤١

الثلاثاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ١٢ و ٤١ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/59/3 و Add.1)

مذكرة من الأمين العام (A/59/160)

تقرير للأمين العام (A/59/346)

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

جدول الأعمال بكامله في جلسة عامة، فإن الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير المدرجة تحت بنود جدول الأعمال التي أحييت بالفعل إلى اللجان الرئيسية، ستنظر فيها اللجان المعنية تمهيدا لاتخاذ الجمعية العامة إجراء نهائيا بشأنها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لرئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، صاحبة السعادة السيدة مارياتا رازي، لتعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة رازي (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أقدم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤، المعروض على الجمعية في الوثيقة A/59/3 والإضافة ١.

على مدى الأعوام القليلة الماضية، قطع المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوات كبيرة في معالجة برنامج التنمية الدولية على نحو يتسم بالكلية والاتساق والتناسق. وقد تحقق هذا إلى حد كبير بالجمع بين أصحاب المصلحة من المؤسسات الهامة في منتدى واحد للتعامل مع التحديات الإنمائية لعصرنا، بتشجيع تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بشكل متكامل ومنسق،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالبند ١٢ من جدول الأعمال، أود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة بأن الجمعية، عملا بالقرار ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بناء على توصية المكتب، أن تنظر في البند ١٢ من جدول الأعمال برمته في جلسة عامة.

كما أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية في جلستها العامة الثامنة عشرة، المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أبلغت بأن المكتب يحيط علما بإيضاح مؤداه أنه في تنفيذ القرار ٣١٦/٥٨ القاضي بالنظر في البند ١٢ من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

منصة استراتيجية تناقش فيها الإجراءات المتخذة دعماً لتوافق آراء مونتيري.

وتناول المجلس في جزئه الرفيع المستوى موضوعاً بالغ الأهمية هو تعبئة الموارد وهيئة مناخ يمكن من القضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً. وارتكز هذا الموضوع على متابعة برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نمواً. وبذا وضعت الشواغل المتعلقة بأقل البلدان نمواً في صدارة جدول الأعمال الدولي، مما أتاح الفرصة للتفكير في كيفية العمل من أجل تعبئة الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً.

ويؤكد الإعلان الوزاري المعتمد هذا العام من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج عمل بروكسل على وجه السرعة. ويشير الإعلان إلى ضرورة إيجاد بيئة مواتية عامة للإجراءات الوطنية والدولية الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وتقوية الشراكة بين أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي، إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية في تلك البلدان.

وحقق الجزء المتعلق بالتنسيق هذا العام تقدماً ملموساً في مسألة تعميم منظور جنساني في الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفي أعمال الهيئات الحكومية الدولية. وقد طُلب إلى جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة أن تعد خططاً للعمل وفقاً لخطوط زمنية من أجل تنفيذ الأهداف المتفق عليها في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧. وسوف يساعد هذا على تعزيز الالتزام والمساءلة على أرفع المستويات داخل منظومة الأمم المتحدة. وأوصى المجلس أيضاً بأن تشجع الجمعية العامة لجانها وهيئتها الحكومية الدولية الأخرى على مواصلة اتخاذ التدابير لتعميم منظورات متعلقة بنوع الجنس على نحو منهجي في جميع مجالات عملها.

وبالتنسيق الفعال بين الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وبالأخذ بنهج شامل إزاء قضايا السلام والتنمية، وفوق كل شيء بتوفير منتدى للحوار بشأن تحديات التنمية الناشئة، وما تنطوي عليه من آثار بالنسبة للسياسات، وكيفية صوغ استجابات دولية فعالة لها. وقد أتاح ذلك للمجلس أن يجتذب عدداً كبيراً من صانعي السياسات الرفيعة المستوى، ورؤساء الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والجهات الهامة صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني.

ولم يشهد هذا العام مزيداً من تعزيز تلك الاتجاهات فحسب، وإنما شهد أيضاً بعض نهج مبتكرة لتشجيع الحوار بشأن المسائل ذات الاهتمام لدى صانعي القرارات. وقد أثرى عرض تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة الحوار بشأن السياسات في الجزء الرفيع المستوى المتعلق بالحالة الاقتصادية في العالم والتعاون الدولي، مما أدى إلى مناقشة صريحة لهذه المسألة. ولعلها كانت المرة الأولى التي يشترك فيها المجلس على هذا النحو فيما يتعلق بمسألة العولمة، التي لا تزال تشكل السمة المميزة لعصرنا.

وقد ركز الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية هذا العام، عملاً بتكليف الجمعية العامة، على مجالات محددة من توافق آراء مونتيري وأثرها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وساعد ذلك على استمرار الزخم السياسي بشأن التمويل لأغراض التنمية، والبناء على توثيق العلاقة مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية خلال التمويل لأغراض عملية التنمية. ونظراً لزيادة تعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية الاقتصادية، تحول الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى

التأهيل وإعادة البناء. واستطرادا في هذا الصدد، أكد المجلس ضرورة إجراء حوار أكثر شمولاً مع الدول الأعضاء بشأن تلك المسألة المعقدة.

وفي الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية، دعا المجلس إلى تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. ورأى المجلس ضرورة توضيح الأدوار الخاصة بكل من الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وتناول أوجه التكامل الأصلية بينها في مجال المساعدات الإنسانية، كما كان تنسيق المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ أيضاً إحدى الأولويات هذا العام. وتحقيقاً لتلك الغاية، عقدت حلقتنا مناقشة عن تعزيز الاستجابة للكوارث الطبيعية مع التركيز على بناء القدرات، وعن الاحتفاظ بوجود ميداني في الأجواء الشديدة التعرض للخطر، حفرتنا على إجراء مناقشة متسمة بالحيوية ومثمرة. والمأمول أن يترتب على نتائج الدورة المتفق عليها تعزيز جهود التنسيق التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال الهام.

وتطرق الجزء العام، كما في الأعوام السابقة، إلى مجموعة واسعة من المسائل، منها مسألة رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً. وقد ثبت أن تلك من أشد المسائل استعصاء. بيد أن من دواعي سروري أن أبلغكم بأن المجلس قد نجح الآن في وضع نهج توافقي بشأن هذه المسألة، مما سيسهل كثيراً انتقال أقل البلدان نمواً بشكل سلس نحو رفعها من القائمة.

ومن أكبر منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تزايد مشاركته في البلدان الخارجة من الصراع وتزايد تعاونه مع مجلس الأمن بشأن هذه المسائل. وتلبية لطلب القرار الإطاري المنشئ للفريقين الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو وبوروندي تم إنجاز تقييم لمدى أدائهما الوظيفي في أيار/مايو ٢٠٠٤. ووجد أن الفريقين قاما بعمل

وفي نطاق الجزء المتعلق بالتنسيق، استعرض المجلس أيضاً الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتنمية الريفية في البلدان النامية. ويمثل هذا المجال متابعة للإعلان الوزاري الذي صدر في العام الماضي. وأكد المجلس مجدداً التزامه بتعزيز الشراكات لأغراض التنمية الريفية المستدامة بين الكيانات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وحث المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مد يد العون للبلدان في تعزيز برنامجها في مجال التنمية الريفية بكفاءة.

وفي الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، كان هناك اعتراف واسع النطاق بأن المنظومة في الواقع آخذة في أن تصبح أكثر تنسيقاً وأكثر اتساقاً وفعالية في دعم جهود التنمية الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً.

واعترف في الوقت ذاته بضرورة إحراز مزيد من التقدم لكفالة امتلاك عملية التنمية الوطنية على الصعيد الوطني بشكل فعلي والإمساك بزمام قيادتها. ومن الأهداف الضرورية في هذا الصدد، إلى جانب الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، تحقيق قدر أكبر من المواءمة والتكامل بين أنشطة الأمم المتحدة والعمليات والأولويات الوطنية. وبذا يسهم المجلس بشكل موضوعي في تمهيد الساحة لمناقشة الجمعية العامة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ٣ سنوات.

وكان من الابتكارات الهامة هذا العام عقد اجتماع مشترك مع القسمين التنفيذي والمتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ساعد على تركيز المناقشة على مسألة الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وشدد البعض خلال المناقشات على ضرورة التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن بدء هذا الانتقال وكيفية الربط بين

المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعاونه مع الجمعية العامة ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعطي الكلمة لممثل بربادوس، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والممثلة الدائمة لفنلندا، على عرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فتقريرها الشامل للغاية يجمل بوضوح نطاق أنشطة المجلس وأود أن أثني على ما قام به من أعمال خلال السنة الماضية.

وتتعلق مداخلتي بالبند ٤١ من جدول الأعمال، وتحديدًا بدور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد. ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من أعضاء الأمم المتحدة.

وسوف يتطرق وفد غيانا، الذي دافع رئيسه السابق، الراحل تشيدي جاغان، عن هذا التصور إلى هذه المسألة في وقت لاحق في المناقشة المشتركة.

وأود، بالنيابة عن الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أن أؤيد الاقتراح. وتؤدي عملية العولمة المتطورة إلى تكامل أكبر للأسواق، وإلى اقتصادات الحجم الكبيرة وإلى مستويات عالية من الازدهار لبعض الدول. وفي الوقت نفسه، تواجهنا أيضا أوجه التفاوت المتزايدة في توزيع فوائد العولمة. فقد ازدادت حالات عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها، وأحدث هذا تأثيرا سلبيا على التنمية الإنسانية. وهذه التحديات التي تواجه المجتمع الدولي توحى بالحاجة إلى اتباع نهج متعددة الأطراف متماسكة في التصدي للمشاكل العالمية اليوم. ونؤمن بأن مفهومنا لإنشاء نظام إنساني عالمي جديد يوفر

بناء دعما للبلدين المعنيين من خلال النهج العريض المفتوح والتشاركي الذي انتجه في تعاون مثمر مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز، ومن خلال دعوتهم القوية لإتاحة موارد كافية لبناء السلام وإعادة الإعمار. ومن ثم قام المجلس بتمديد ولايتي كلا الفريقين.

وفي سياق أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام، يسرني أن أعلن أن المجلس قرر في تموز/يوليه ٢٠٠٤، بموجب ولاية منفصلة، إعادة تنشيط الفريق الاستشاري المخصص لهايتي. وسوف تتركز أنشطة ذلك الفريق على برنامج للتنمية الطويلة الأجل في البلد المذكور. وسيعمل عن تشكيل الفريق في وقت قريب، ويمكن أن نتوقع أن يبدأ أعماله بأسرع ما يمكن.

ولعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة الوحيدة المنشأة بموجب الميثاق التي أظهرت قدرة هائلة على الإصلاح والتجديد والتكيف مع الوقائع المتغيرة ومع تحديات التنمية. وقد كانت هذه عملية مستمرة، وما زالت جارية. ولإثراء تلك العملية، نظمت حلقة للمناقشة قدم فيها عدد من المقترحات الشيقة لمواصلة تعزيز دور المجلس. والمرجو أن يعطي فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير دفعة إضافية لتلك الجهود

وأخطئ إن لم أشر إلى المشاركة النشطة والفعالة من المنظمات غير الحكومية وغيرها من أجزاء المجتمع المدني في هذه الدورة للمجلس. فقد نظمت الشبكات الإقليمية غير الرسمية عددا لا يستهان به من الاجتماعات الإقليمية التحضيرية. كما نظمت منتدى على هامش الجزء الرفيع المستوى وقدمت إسهامات كبيرة لأعمال المجلس.

ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة أن السلام والأمن والتنمية كل لا تتجزأ. ومن هذا المنطلق، من المهم أن يعزز

وتحدد مذكرتنا الموجهة إلى الأمين العام الواردة في الوثيقة A/59/283 آراءنا بشأن الاقتراح بإنشاء نظام إنساني عالمي جديد.

وأرسى توافق الآراء الذي نشأ من مجموعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال التسعينيات حقيقة أن القضاء على الفقر شكل تحدياً محورياً للسياسة الوطنية والدولية. وفي هذا السياق، تحدد الأهداف الإنمائية للألفية الغايات الرئيسية التي يتعين الوفاء بها لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد النساء. بيد أن المؤشرات تفيد بأنه يكاد الآن لا يوجد وقت كاف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونافذة الفرصة لخفض الفقر إلى النصف في عام ٢٠١٥ تغلق بسرعة. وإضافة إلى الخطط المستهدفة والاستراتيجيات، فإن الزيادة السريعة في التعاون الدولي ستكون مطلوبة إذا أريد بلوغ كل تلك الغايات.

وتؤدي مشاكل الحرب والصراع في بعض أجزاء العالم إلى تفاقم التحديات الهيكلية لمسعى تحقيق التنمية البشرية، وهي مشاكل تميل إلى إزاحة التنمية من جدول أعمال المجتمع الدولي. ومع توسيع مفهوم الأمن وتعزيز التفاعل المحلي والعالمي بين مختلف أبعاد جدول الأعمال الإنمائي، فإن جدول الأعمال الإنمائي يمكن أن يصبح مهماً بشكل إضافي. ويمكن لهذا الميل أن يكرس الوضع الراهن وأن ينشئ اختلالات جديدة في العلاقات الدولية، مما يعزز بالتالي أنماط التفاوت التي سادت خلال العقد الماضي. ولا بد من معالجة الصلة التي لا تنفصم بين التنمية والسلام والأمن، لأنه، إذا فشل جدول الأعمال الإنمائي، فإن السلام سيتعرض للخطر بالتأكيد - والعكس صحيح. ويحدونا الأمل أن نتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام ستساعدنا في التصدي لهذه التحديات بطريقة تكاملية بشكل متبادل.

إطاراً لتكامل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية للتنمية، وناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تولي اعتباراً كبيراً للاقتراح.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية).

ونؤمن بأن أفضل طريقة لتطبيق هذا النهج على التنمية هي وضعه تحت إشراف هيئة عالمية مثل الأمم المتحدة. والواقع أن الأمر المواتي هو استخدام الأمم المتحدة بهذه الطريقة، لأنه يمكن للهدف الأساسي لإنشاء نظام إنساني عالمي جديد أن يوفر منهاجاً سليماً، لا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أيضاً لتعزيز التنمية على المدى الطويل. وسيشكل هذا الأمر تحدياً محورياً بينما نستعد لمؤتمر القمة الاستعراضي الذي سيعقد العام المقبل في بداية الدورة الستين للجمعية العامة.

السيد كاران (غيانا) (تكلم بالانكليزية): إنني إذ أتكلم متناولاً البند ٤١ من جدول الأعمال بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز النظام الإنساني العالمي الجديد، أعلن تأييد وفدي الكامل للملاحظات التي أدلى بها بشأن هذا البند ممثل بربادوس بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وكما ذكرنا في الجمعية حينما عرض وفد غيانا هذا البند لأول مرة، فإن هدف البند هو تشجيع إقامة شراكة جديدة ومستتيرة من أجل السلام والتنمية، تشمل جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، على أساس الاحترام المتبادل والحكم الديمقراطي والمشاركة الشعبية، بغية التصدي بشكل شامل لتحديات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وبغية وقف أوجه التفاوت المتزايدة أبداً داخل البلدان وفيما بينها.

ويشكل النظام الإنساني العالمي الجديد محاولة حقيقية وجدية لإيجاد أرضية مشتركة يمكن أن يؤسس عليها على نحو قوي التعاون الدولي في المستقبل بغية توفير إطار شامل ومتكامل للتعاون الإنمائي. وبخلاف التنافس مع المبادرات والاقتراحات الأخرى القائمة بالفعل والتي تجري متابعتها حالياً، فإن هذا النظام مقصود بوصفه إجراء تكميلياً لتسهيل التوصل إلى توافق في الآراء على الإجراءات التي يجب أن نتخذها. ومن المتصور أن يعمل أيضاً بوصفه صمام أمان في حالة انهيار العمليات التفاوضية القائمة أو فشلها لأي سبب من الأسباب.

ويشكل النظام الإنساني العالمي الجديد في وقت واحد إطاراً فلسفياً وبرنامجاً عملياً للتنمية. وتشمل اقتراحاته المحددة تسوية شاملة ومحددة لمشكلة الديون؛ وصوغ سياسات عامة جديدة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وحشد موارد جديدة وإضافية؛ وتعزيز المؤسسات العالمية وإعادة تشكيلها إذا دعت الضرورة؛ وتحديد دور أكثر محورية للأمم المتحدة في رسم السياسة الاقتصادية العالمية؛ وإجراء استعراض للدور الذي تضطلع به مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بغية زيادة التركيز على التنمية البشرية.

إن أحد التحديات المحورية للمجتمع الدولي هو استجماع الإرادة السياسية لتنشيط جهودنا لخلق نموذج إنمائي جديد للقرن الحادي والعشرين.

ويعتزم وفدي التعاون مع الآخرين ذوي التفكير المماثل على استقصاء الحدود القصوى التي يود الشركاء في التنمية أن يذهبوا إليها في التعاون الإنمائي بالتدارس مع هؤلاء الشركاء. ويمكن أن يحدد هذا الحوار الأحكام والشروط الأساسية لتكوين شراكة جديدة، وأن يوفر في الوقت ذاته درجة من القدرة على التنبؤ ومن الموثوقية لتعاوننا.

كما يجب التأكيد على أن تهديد الديمقراطية المتأصل في أي فشل في إيلاء اهتمام للتنمية أمر حقيقي. وكثيراً ما نوقشت السياسات الإنمائية خلال العقد الماضي من زاوية ما إذا كانت تمكن أو لا تمكن أي بلد من الاستفادة التامة في اقتصاد عالمي متكامل بشكل أو ثقل من أي وقت آخر في التاريخ. وبدلاً من إعادة توزيع الثروة العالمية - وهو الهدف الذي تخلل معظم الخطاب الإنمائي منذ الستينيات - فإننا نبدو وكأننا نواجه بإعادة توزيع الفقر العالمي. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، الذي يتيح لنا إلقاء أول نظرة على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كان حوالي ٥٤ بلداً أكثر فقراً في عام ٢٠٠٠ مما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

كما أن الأمر الذي يسبب القلق هو أن مؤشر التنمية البشرية انخفض، من حيث القيمة، بشكل مذهل في ٢١ بلداً منذ إصدار التقرير لأول مرة في عام ١٩٩٠. وفي معظم الحالات، اعتنقت تلك البلدان الإصلاح الاقتصادي الكلي وتحرير التجارة والقواعد المفتوحة للاستثمار وحسنت الإدارة المالية. ولم تسفر تلك السياسات بشكل تلقائي عن النتائج المتوقعة. وبغض النظر عن هذه الحالة، فإننا نشاطر الاعتقاد الأساسي بأن النمو السريع والمستدام والقائم على كثافة التوظيف يشكل الوسيلة الوحيدة لخفض الفقر بشكل فعال.

إن التفاوت الواسع في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتقدمة النمو والنامية يضاهيه اختلاف جدي بقدر متساو في منظوراتها بشأن السياسة الإنمائية. ويشكل التوفيق العاجل لآراء المتباينة بشكل واسع، للشركاء بشأن الاقتصاد العالمي والمسائل الاجتماعية شرطاً مسبقاً للتقدم في المستقبل. أما العمل على إخفاء تلك الاختلافات عن الأنظار فلن يجتاز اختبار التنفيذ في نهاية المطاف.

زيادة قدرة هذا المنتدى على التأثير في صنع القرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتعاون الإنمائي إلى أقصى حد.

ولا تزال جامايكا على اعتقادها بأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لكفالة أن تتجاوز نتائج الاجتماع الرفيع المستوى مجرد الملخصات الرئاسية. وينبغي أن نسعى لإصدار وثيقة أقرب إلى الطابع العملي والتوجه الإجرائي، تلزم كل مؤسسة باتخاذ خطوات ملموسة لتطوير الاتساق والثبات في سياساتها وأنشطتها التنفيذية.

وينبغي أيضاً أن نواصل تحسين العملية التحضيرية لكفالة تحديد المناقشات في نطاق أضيق من أجل التركيز بشكل أكثر حدة على المسائل الحاسمة. ففترة يوم واحد لا تتيح من الوقت ما يكفي لتناول جدول أعمال بهذا القدر من الاتساع.

وينبغي أن يحاول المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً تعزيز الاتصال المستمر مع تلك الوكالات بما يتجاوز حدود اجتماع اليوم الواحد لإجراء تبادل منتظم للمعلومات ولتعزيز التنسيق المستمر بشأن السياسات الاقتصادية الدولية.

وفيما يتعلق بالمشاركة، نرجو التشديد على أهمية مشاركة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على قدم المساواة مع غيره من الجهات المشاركة، ونصر على الاعتراف بذلك صراحة في وصف الاجتماع وفي وثائقه. فنحن نعلق قيمة كبرى على الدور الذي يؤديه مؤتمر التجارة والتنمية في توفير منظورات تحليلية وعلى توصياته بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات، الأمر الذي يجب أن يجد مكاناً مهماً في المناقشات.

ويظهر التقرير أن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الأجزاء قد خُطط لها وأديرت بعناية لكفالة إنجاز الأعمال على نحو منظم في إطار القيود الزمنية المفروضة.

ولا شك في أن الأمم المتحدة هي خير منتدى للاضطلاع بهذه المصالحة وبناء توافق الآراء. فهيمنة الولاية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة لها ومكانتها بوصفها أكثر المؤسسات الدولية تمثيلاً يجعلان الأمم المتحدة ملائمة بدرجة نموذجية للتشجيع على الاتفاق بين الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أقول إن إقامة نظام إنساني عالمي جديد ليست عملية منعزلة عن التنمية، وإنما هي بدلاً من ذلك حل شامل لتحديات التنمية. ويتمثل النهج الذي ننتهجه في السماح لمختلف المبادرات بالمساهمة في تحقيق الهدف الأكبر وتحديد التدابير الإضافية اللازمة لسد الفجوات واجتياز العوائق الهيكلية التي تعترض وضع حد للتباينات المتنامية بين البلدان الغنية والفقيرة، مع التركيز على التنمية البشرية.

ومن هذا المنطلق سوف يتضافر وفدي في العمل مع الدول الأعضاء على تقديم مشروع قرار يعالج الخطوات التالية في النظر في هذا الاقتراح.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن أشارك في الإعراب عن الشكر لرئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفيرة مارياتا رازي، على عرضها تقرير المجلس، وأن أهنئها على إدارتها القديرة والمتسمة بالكفاءة للمجلس خلال عام ٢٠٠٤. فقد أحرز المجلس تقدماً طيباً في الوفاء بولايته وفي التوصل إلى قرارات بشأن معظم المسائل المعروضة عليه، رغم أن بعض المسائل قد بقيت دون حل.

أما الاجتماع السنوي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد أتاح مرة أخرى فرصة جديدة بالترحيب للحوار وتبادل الآراء بشأن تنفيذ الالتزامات وإدارة الاقتصاد العالمي. والأمر المهم بالنسبة لنا بصفة خاصة هو تعزيز هذه العملية من أجل

الجاري القيام بها من قبل الهيئات الفرعية وإصدار التوجيه بشأن البرامج الحالية والأنشطة المقبلة.

ولا تزال بعض العناصر في أعمال هذا الجزء معلقة. ونشير بصفة خاصة إلى مسألة التعاون الدولي في مسائل الضرائب، التي نراها مجالاً هاماً لإحراز التقدم صوب إدارة عالمية أفضل. ومن دواعي الإحباط المقاومة التي حالت حتى الآن دون الاتفاق الكامل على هذه المسألة. فمزايا الإصلاح واضحة، وهذه المزايا ستعود على الجميع. وليس ثمة جدول أعمال خفي. فالهدف هو التعاون من خلال إقامة هيكل حكومي دولي يتسم بالشمول والتمثيل الواسع النطاق. ونأمل أن تنجز هذه المسألة خلال الدورة المستأنفة في الأسبوع القادم.

وخلال السنة جرى في نطاق حلقة مناقشة تناول مسألة إصلاح المجلس وتنشيطه. وتلك المناقشات مفيدة، ولكن الوقت حان لتنتقل هذه العملية من مستوى المناقشات إلى النظر في مقترحات عملية للإصلاح واعتماد تلك المقترحات. ونرى من المهم تعزيز الدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنسيق، وزيادة تأثيره وفعاليته. فقد أدت الاتجاهات الحالية في العولمة والترابط إلى زيادة الحاجة إلى قدر أكبر من التنسيق والرصد والإدارة للعلاقات الاقتصادية الدولية على الصعيد العالمي.

والإصلاح المؤسسي مطلوب على ثلاثة أصعدة. الصعيد الأول يشمل زيادة دور المجلس في الإدارة العامة بأن يضم تحت جناحه التنسيق بين الوكالات المختلفة المعنية بالتجارة والمال والتكنولوجيا. وقد وضعت بعض المقترحات لإيجاد كيان جديد. ومع أن هذا ممكن أيضاً، فليس هناك سبب في ألا يمكن تحويل المجلس الاقتصادي الاجتماعي حتى يصبح أداة لقيام الأمم المتحدة بدور أكبر في إدارة الاقتصاد العالمي.

ويلزم التعريف جيداً بكل هذه الأعمال، لأن كثيراً من المسائل الهامة تلقت حظاً من الاهتمام. فقام الجزء الرفيع المستوى بدراسة حشد الموارد للقضاء على الفقر، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، واقتُرح كثير من المبادرات للحفز على تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

وأما في الجزء المتعلق بالتنسيق، فكان من دواعي سرورنا قرار التركيز على تعميم منظور متعلق بنوع الجنس وعلى التنمية الريفية، اللذين ينبغي متابعتهما لضمان توجيه مزيد من التركيز إلى كل منهما في برامج التنفيذ، وخاصة لأغراض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتوفير الغوث في حالات الطوارئ الإنسانية، الذي سلط عليه الضوء في أحد الأجزاء، هو من أبرز جوانب عمل الأمم المتحدة. ولذلك ففي سياق استمرار مشاكل القصور في التمويل، نرجو مرة أخرى أن نحث على تقديم مزيد من التبرعات للأنشطة الإنسانية، لأنها لا تزال من أكثر نماذج الأنشطة فعالية في إعطاء صورة إيجابية عن الأمم المتحدة.

وفي الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية، قدمت إسهامات قيمة لأغراض الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي سيناقش خلال دورة الجمعية العامة الحالية. وتدور المسائل الحاسمة حول زيادة التمويل الرئيسي للأنشطة التشغيلية، وتبسيط الإجراءات والمواءمة بينها، وتعزيز نظام المنسقين المقيمين، والتركيز على إيصال المساعدات التقنية وفعاليتها من أجل زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة على الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى أقصى حد.

وفيما يتعلق بالجزء العام، ما زلنا نرى أن الضغوط التي يفرضها الوقت ونطاق العمل تستدعي ترتيبات أفضل للقدرة على تناول المسائل المعروضة عليه. ومما يتسم بأهمية خاصة الحاجة إلى تكريس مزيد من الوقت لتحليل الأعمال

الدائم ليربادوس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. وسنكتفي في الوقت الراهن بإبداء بضع ملاحظات عامة.

وترى جامايكا أن من المهم أن تمثل الأمم المتحدة إحدى القوى في صوغ المبادئ والمعايير والسياسات الرئيسية التي تنهض بالمصالح المشتركة للإنسانية. فالنظام العالمي القائم على مبادئ عادلة يوفر إطاراً للعمل من أجل الرفاه العالمي. وفي هذا قيمة لنا جميعاً. وهذا الطموح إلى المثل العليا هو الذي يشكل الركيزة لمسيرة التقدم الإنساني وتحقيق البشرية لإمكاناتها المقدرة. وتقودنا غرائزنا العليا وقيمنا الروحية صوب التماس تحقيق الخير العام. وليست هذه مجرد فكرة فلسفية أو مسألة أخلاقية. بل هي الأساس في الأمن البشري، وفي البقاء الإنساني في نهاية المطاف. ذلك أن المصالح المتمثلة في السلام والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي وثيقة الصلة ببعضها، ومن خلال عملية لزيادة التعاون المرتكز على القيم والأهداف الرئيسية سنتمكن من احتياز التحديات الكبرى لعصرنا وتطبيق حلول للمشاكل التي نكبت بها نسبة كبيرة من البشرية، وخاصة في البلدان النامية.

لذلك نعرب عن دعمنا الكامل لتنمية توافق آراء سياسي قوي بشأن المبادئ والقيم من أجل تكوين شراكة عالمية لمنفعة جميع الشعوب. ونرى أن المقترحات التي تقدم بها ممثل غيانا عن عناصر تكوين إطار لنظام إنساني عالمي جديد تتيح مبادئ توجيهية ببناءً لسياسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ونؤيد إنشاء عملية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة لمواصلة تطوير تلك المقترحات تمهيداً لاعتماد إعلان بواسطة الجمعية العامة في هذا الصدد.

السيد كراسنوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

ترى بيلاروس أن هذا العام يمثل مرحلة هامة على الطريق نحو استعادة دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي السابق

ثانياً، من الضروري أيضاً أن يجرى استعراض للترتيبات السوقية لاجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة بالإشارة إلى مدة الدورات وجدولها الزمنية، فضلاً عن مسألة مكان عقدها. ونرى أن عقد دورتين سنوياً وتركيز أعمال المجلس في نيويورك يمكن أن ينتج عنهما مزيد من الكفاءة. ونؤيد بصفة عامة تدابير الإصلاح التي اقترحها السفير روزنثال في ختام رئاسته في ٢٠٠٣. كما نود أن نضيف أن من الضروري إدخال بعض التحسينات على نظام بيانات أفرقة المناقشة حتى يمكن أن تصبح مصدراً أفضل للمعلومات والأفكار الجديدة والمبادرات الجديدة فيما يتعلق بمختلف البنود.

ثالثاً، ينبغي أن يوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي نطاق تعاونه مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مجلس الأمن، لكي يضمن مشاركته في النظر في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحالات الصراع. وندرك أهمية الدور الذي تؤديه الأفرقة الاستشارية المخصصة في أفريقيا، ونرحب بتكوين الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، الذي من شأنه أن يؤدي دوراً في تعبئة المساعدة لأغراض التنمية في هايتي والمساعدة على توجيه بناء الأسس الاقتصادية للاستقرار والتحسين الاقتصادي فيها.

ونرى بصفة عامة أن يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجوده في هذا الدور، وفقاً لمسؤوليته بموجب الميثاق عن إدارة التعاون الاقتصادي. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرى من المستصوب أن يجتمع المجلس على أساس مخصص طوال العام حسب الاقتضاء، للاستجابة لحالات الأزمات الاقتصادية ولوضع توصيات بشأن ما يتخذ من تدابير.

وإذا انتقلنا الآن إلى البند ٤١ من جدول الأعمال، أي دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد، الذي يجري النظر فيه أيضاً في هذا المناقشة، تكلم الممثل

وتوجيهها استراتيجياً. ونحن على استعداد لتأييد مقترحات إصلاح المجلس التي تنص على قيام المجلس بالنظر سنوياً في تنفيذ قرار الجمعية العامة عن استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

وينبغي أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تفاعله مع مجلس الأمن تجميعاً للجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لإعادة إعمار وتنمية الدول التي عانت من صراعات مسلحة.

وتؤيد بيلاروس قرار المجلس بالتركيز في الجزء الرفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٥ على المسائل المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الواردة في إعلان الألفية. وينبغي أن تشكل تلك الدورة الموضوعية مرحلة هامة لاستعراض تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر قمة الألفية وغيره من المنتدى الدولي الرئيسية المعقودة برعاية الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة بها. وفي حالة نجاح دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإنها ستوفر الشروط المسبقة الضرورية لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الرئيسي في العام المقبل.

والجلس الاقتصادي والاجتماعي، شأنه شأن الأمم المتحدة بصفة عامة، يمر حالياً بمرحلة صعبة في إصلاح أنشطته وإنعاشها. وبالنظر إلى ما لدينا من تجربة ومعارف، تعرب جمهورية بيلاروس عن استعدادها لتقديم إسهام بّناء في هذه العملية، لصالح جميع الدول الأعضاء في المنظمة. ويشكل هذا الطموح الأساس في قرارنا تقديم مرشحين للانتخاب لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدورة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وتكرس بيلاروس تقليدياً اهتماماً خاصاً

وتأثيره على تنظيم أنشطة هيئات الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية. ونشعر بالارتياح بصفة عامة للنتائج التي توصلت إليها دورة المجلس. فقد أسهم المجلس إسهاماً ملموساً في استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وتشي بيلاروس كثيراً على أعمال مكتب المجلس في التماسه واستخدامه آليات جديدة فعالة لتحسين أساليب عمل المجلس، الذي يمثل هيئة تنسيق هامة من هيئات منظومة الأمم المتحدة.

ومن ناحية إيجابية، نود أن نشير إلى الممارسة الجديدة المتمثلة في عقد اجتماعات مشتركة لمختلف أجزاء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول المسائل المرتبطة ببعضها وإلى الحوار غير الرسمي الذي ينظمه المكتب في أيار/مايو حول المسائل المتعلقة بإصلاح المجلس. وقد أنجز المكتب قدراً كبيراً من العمل في التحضير بدقة لاجتماعات المجلس الهامة وزيادة عدد المشاركين في اجتماع نيسان/أبريل الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التمويل من أجل التنمية.

بيد أننا نأسف لأن المجلس لم يتمكن من الوفاء تماماً بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في رصد أعمال لجانه الوظيفية وتنظيمها بفعالية. فمن المهم أن نتقل من الموافقة الروتينية التلقائية على تقارير اللجان وقراراتها إلى إجراء تحليل شامل ونقدي، وتصحيح تلك القرارات عند الاقتضاء.

ونرى أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز دوره في تنسيق الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في ٢٦ نيسان/أبريل. وقد أصبح الاجتماع الخاص منبرا رئيسيا للمداولات الموضوعية حول تنفيذ توافق آراء مونتريري. ونشعر بأن هذه العملية تحتاج إلى التعزيز بقدر أكبر لجعل التعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى فعالا ومجديا.

ويتمثل العنصر المهم الآخر من أنشطة المجلس في الجزء الرفيع المستوى الذي يركز على موضوع محدد كل عام. وموضوع هذا العام تناول تعبئة الموارد لأقل البلدان نموا في سياق برنامج العمل لأقل البلدان نموا. ومشروع الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس بشأن ذلك الموضوع يعترف بضعف تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا. فقد أعرب الإعلان عن القلق من أن هذا التوجه من شأنه أن يؤدي إلى الفشل في بلوغ المستويات المستهدفة في برنامج العمل، وأكد على الحاجة إلى مضاعفة الجهود العالمية لخلق بيئة تمكينية على كل المستويات لاستتصال الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

ومما يؤسف له أن الدول الأعضاء عجزت، رغم المشاورات المكثفة أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، عن التوصل إلى اتفاق على مواضيع برنامج العمل المتعدد السنوات، باستثناء موضوع عام ٢٠٠٥. ذلك الموضوع، الذي سيركز على استعراض التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، سيتيح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة هامة لتوفير مدخلات للحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد عام ٢٠٠٥.

ونشعر بكثير من التشجيع إزاء رؤية المجلس يؤدي دورا نشطا في عدد من المجالات الرئيسية، بأخذ زمام عدد من المبادرات الهامة في السنوات القليلة الماضية. وقد وفر

للمجلس، باعتباره أهم هيئة تنسيق مسؤولة عن المجالات ذات الأولوية في أنشطة المنظمة.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى العمل الذي يضطلع به المجلس في سياق مسؤوليته عن تطوير حوار بناء مع الشركاء التماساً للقرارات المثلى واعتمادها من أجل تحسين أداء الأمم المتحدة.

السيد سليم سيف الله خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والامتياز العظيمين لي أن أرحب بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ٢٠٠٤ بالنيابة عن الوفد الباكستاني. لقد أنجز أعضاء المكتب، تحت القيادة القديرة لرئيسة المجلس، السيدة مريتا راسي، عملا حميدا بإصدار هذا التقرير الشامل. إننا نحييهم على عمل أحسنوا صنعه.

قبل ستة عقود ألزمتنا أنفسنا، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بتحقيق التعاون الدولي لحسم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتعهدنا أيضا بالارتقاء بمستويات المعيشة وتحقيق العمالة التامة، وتهيئة الظروف الملائمة للتقدم والتنمية الاقتصادي والاجتماعيين. إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كونه جهازا رئيسيا من أجهزة منظومة الأمم المتحدة، ينبغي له أن يؤدي دورا محوريا في تحقيق تلك الأهداف والالتزامات.

وأهم دور يؤديه المجلس يتمثل في تهيئة الظروف المفضية إلى شراكة عالمية أصيلة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة - دور يسعى المجلس إلى الاضطلاع به من خلال التنسيق، على نطاق المنظومة، لأنشطة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

إن التقرير قيد النظر اليوم يتيح بالتالي فرصة طيبة لاستعراض الأنشطة التي اضطلع بها المجلس لتحقيق تلك الأهداف. وفي هذا العام انعقد الاجتماع الرفيع المستوى بين

في تجنب الازدواجية والتداخل، إلى جانب ضمان التنسيق المعزز والاستخدام الأمثل للموارد على كل الصعد. والهدف الرئيسي يجب أن يكون تشجيع التنمية والإنصاف والتماسك والروح الإنسانية في السياسات الوطنية والدولية.

وأحد أوجه القصور الرئيسية الذي يعزى عادة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو عجزه عن تنفيذ قراراته وافتقاره النسبي إلى القوة مقارنة بالمؤسسات الدولية المالية والتجارية والاقتصادية. وباكستان تؤمن بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب عليه أن يستغل الموارد والفرص المتوفرة له إلى الحد الأقصى - بما في ذلك عن طريق تحسين برنامج عمله - وأن يؤدي دور الجهاز المعزز لروح تعددية الأطراف. وينبغي له أيضا أن يوفر منبرا جيدا رفيع المستوى للانخراط على مستوى رفيع للدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مناقشات حول الاتجاهات العالمية البازغة، والمواءمة بين السياسات العالمية، والتعريف بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة عن إجراءات العمل العالمية.

وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤدي دورا في إدارة العولمة والنهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المنصفة. والأهداف المحددة في إعلان الألفية يجب أن تظل مصدر توحيد للجهود المبذولة في ذلك الاتجاه. فالأمن بأشمل معانيه لا يمكن ضمانه إلا عندما يتحقق تقدم في التصدي في آن واحد للتهديدات الأمنية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية. ولبلوغ تلك الغاية ينبغي للمجلس أن يؤدي أيضا دورا رئيسيا في الإعداد للحدث الرئيسي في عام ٢٠٠٥، الذي سيركز على متابعة مؤتمر قمة الألفية والمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة. وينبغي للجزأين الرفيع المستوى والتنسيقي من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٥ أن يضع توصيات ملموسة محددة على أساس استعراض للالتزامات المقطوعة

البيان الرسمي للمجلس عن استئصال الفقر، الذي وضع في عام ١٩٩٩ أثناء الجزء الرفيع المستوى، أساسا مفاهيميا حاسما للبلدان الأقل نموا. وبالمثل، ما كان لتشكيل فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتبني الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، أن تتحقق لولا المدخلات الحاسمة الأهمية والموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أنيطت بالمجلس أيضا مهمة الاضطلاع بأعمال متابعة متكاملة ومنسقة لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. وهذا بالإضافة إلى مسؤوليته عن رصد وتقييم أعمال متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

وبغية تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بهذه المهام الهامة، ينبغي لنا أن نعزز أوجه قوته وأن نزيل أوجه قصوره. ونطاق أنشطة المجلس يتوسع توسعا إيجابيا، وهذا تطور مرحب به جدا. ونؤمن إيمانا قويا بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنه ويجب عليه أن يصبح المنبر المركزي للحوار العالمي للنهوض بالتماسك والاتساق والتنسيق فيما يتعلق بالسياسات التجارية والإمائية والمالية.

والتفاوتات التي تتسم بها عملية العولمة وطبيعتها الحصرية لا تؤدي إلا إلى جعل الأخذ بنهج متكامل كهذا حتمية معاصرة عاجلة. وموقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بنية المنظمات الدولية يؤهله على نحو بارز لأداء هذا الدور الفريد في تمحيص وتنسيق القرارات الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ولقضايا التنمية بُعدان اقتصادي واجتماعي، وهذان البعدان يتشابكان بصورة متزايدة. والأخذ بنهج متكامل لبعدي التنمية الاقتصادي والاجتماعي من شأنه أن يساعد

إذ في حين تقدم عدد من البلدان بوتيرة لا نظير لها، فقد ضلت أخرى الاتجاه وتحتاج إلى إيلائها الاهتمام على وجه الاستعجال. ويصح هذا خصوصا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويتطلب التقدم بوتيرة سريعة لتحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، جهودا موحدة من البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وتعتزم أيسلندا أن تساهم بنصيبها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويتوقع أن تصل المساعدة الإنمائية الرسمية لأيسلندا مع حلول عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ضعف مستواها الحالي.

وستكون السنة المقبلة هامة على نحو خاص في معركتنا العالمية ضد الفقر. وسيكون الحدث الأكبر الذي سيجري هنا في نيويورك مناسبة حيوية لتقييم مدى ما أنجزناه مقارنة مع الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى ضوء ذلك، فإن موضوعات الأجزاء الرفيعة المستوى المتعلقة بالتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة ٢٠٠٥ تكتسي أهمية خاصة، ونحن نقدّر المساهمات الرئيسية التي ستوفرها في الاستعراض الرفيع المستوى للجمعية العامة سنة ٢٠٠٥.

كما سيكون لدينا السنة المقبلة حدث هام جدا في ميدان قضايا المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، بما أن الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة ستخصص لاستعراض منهج عمل بيجين ونتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. ولقد قمنا بعمل ممتاز داخل الأمم المتحدة في صياغة اتفاقات حقوق المرأة، لكننا نحتاج بشكل مستعجل إلى تنفيذ تلك الاتفاقات.

إن تعميم المنظور الجنساني طريقة لتحسين المساواة بين الجنسين. وقد كان قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خطوة إلى الأمام في ذلك الاتجاه. ومع ذلك، فمن المهم كذلك أن نعزز جهودنا لضمان تنفيذها التام، خاصة فيما

في إعلان الألفية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، والتقارير الموضوعة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية التي أعدها عدد كبير من البلدان، وتقارير اللجان الإقليمية وعمل اللجان المهنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإننا نرى بوضوح الطابع الوثيق والمترايط للسلام والتنمية، ونذكر تماما أن أيًا منهما لا يمكن استدامته دون الآخر. لذلك نؤمن بأن عملية إصلاح الأمم المتحدة لن تكتمل من دون التركيز بقدر متساو على تحسين دور الأمم المتحدة في النهوض بجدول أعمال التنمية العالمي وتمكين مختلف أجهزتها، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يتم هذا بالإضافة إلى استعادة الجمعية العامة أسبقيتها بصفتها الجهاز الأعلى في الأمم المتحدة.

وأخيرا، ينتشر على نحو متزايد التسليم بأن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة تحتاج إلى التعاون والتنسيق الوثيقين لأعمالها بغية تجنب ازدواجية الجهود ومعالجة الأزمات المتعددة الأبعاد التي تواجه العالم اليوم بصورة فعالة. وفي ذلك الصدد، يستحق الاقتراح بتشكيل لجان مركبة مخصصة مؤلفة من ممثلين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وأصحاب المصلحة الآخرين النظر الجاد.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود

أن أبدأ بالتعبير عن الشكر للسفير مارياتا راسي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على عرضه تقرير المجلس لسنة ٢٠٠٤ (A/59/3 و Add.1) الذي يوفر نظرة عامة جيدة على عمله. وبما أن أيسلندا تأمل في أن تنتخب في المجلس الأسبوع المقبل، فإن وفد بلدي يود أن يتناول بعض القضايا التي تحظى باهتمام خاص.

لقد أخذ المجتمع الدولي على نفسه أن يتصدى للمشاكل والتحديات التي تواجه أشد البلدان فقرا في العالم. وكما نعلم جميعا، فقد كان التقدم الذي تم إحرازه متفاوتا،

بفرصها في تحقيق التنمية المستدامة. إنه يقود بالضرورة إلى إدارة رديئة للموارد المتوفرة ويسر الفساد. وبالتالي، لا جدل في أن الإدارة العامة الفعالة يمكن أن تضطلع بدور حيوي في عملية التنظيم الاجتماعي وخلق الثروة - التي نتطلع إليها جميعا.

ومنذ السبعينات، طبق العديد من البلدان مناهج إدارة القطاع الخاص على المؤسسات العمومية. لكن تطبيق قوانين السوق على القطاع العام لم تحسن بالضرورة أداء الإدارة. وتجدد الإشارة إلى أن مفهوم الحكم السليم ظهر من أحل تصحيح الاختلالات الوظيفية في الإدارة من خلال التشديد على بعض القيم، من قبيل الانصاف والشفافية والمساءلة في الشؤون الحكومية.

وتتفق مع البلدان الأخرى العديدة على وجوب أن نقيم توازنا بين إصلاح الإدارة والحكم السليم. بعبارة أخرى، علينا أن ننجح في إنشاء إدارة قائمة على سيادة القانون وتقاسم الحكم، مع جعل الجانبين الاجتماعي والثقافي قاسما مشتركا، إذا كنا نريد حقا أن نبني طبقة قيادية حقيقية قادرة على توجيه التغييرات الجديدة التي تنفذها الدولة.

ويجب أن يشدد هذا المسعى على الحاجة إلى إقامة تشريع مناسب لتعزيز مؤسسات الدولة والامتنال لها. فالتدريب الملائم والتعامل العقلاني مع الموارد البشرية للقطاع العام وتشجيع الخبرة والتجديد وتحفيزه وتوظيف المعلومات تكنولوجيا الإعلام يمكنها جميعا أن تعزز الإدارة العامة.

إن المهن وتقدم الإدارة العامة مكفولان عموما في تشريع الدول؛ وذلك كثيرا ما يشكل حافزا للموظفين. فعدم احترام ذلك الشرط مضر بالعمل الملائم للإدارة العامة ويزيد من حدة إحباط الموظفين وانعدام الاهتمام الذي يشعرون به والذي كثيرا ما يؤدي إلى أعمال تتسم بانعدام المسؤولية

يتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار. ومن الأساسي كذلك تنفيذ سياسة تعميم المنظور الجنساني ورصدها وتقييمها على كل المستويات في مجالات أخرى مثل التنمية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى حقوق الإنسان. يصرح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا أن كل حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف. فحماية حقوق الإنسان والنهوض بها مسؤولية أساسية على الحكومات.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تود أيسلندا أن تعبر عن قلقها العميق إزاء أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يوافق على قرار الصيف الماضي لنقض قرار لجنة حقوق الإنسان ١١٧/٢٠٠٤ المتعلق بحقوق الإنسان ومسؤولياته. ويشكل ذلك القرار، إلى جانب المشروع الأولي للإعلان المتعلق بحقوق الإنسان ومسؤولياته، هجوما مباشرا على أسس حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان بزعمه أن تلك الحقوق مشروطة. فمن واجبنا حماية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بغض النظر عن أنظمتنا السياسية والاقتصادية والثقافية المتنوعة.

السيد أزور (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يكتسي

تقرير الأمين المعروض علينا اليوم أهمية كبرى في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويصح نفس الشيء على البند المعنون "دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد".

يرحب وفد بلدي مع الارتياح الكبير بالمقترحات المتعلقة بإحياء الذكرى السنوية العاشرة عام ٢٠٠٦ لدورة الجمعية العامة الخمسين المستأنفة بشأن الإدارة العامة والتنمية، المتضمنة في التقرير الوارد في الوثيقة A/59/346.

ولا شك أن ضعف مؤسسات الدولة في البلدان النامية عقبة حقيقية أمام نموها الاجتماعي والاقتصادي ويضر

والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ميثاق الأمم المتحدة، وجعلهما من بين المقاصد والمبادئ الرئيسية لهذه المنظمة العالمية. وكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيما بعد، قدسية احترام السلامة الجسدية للفرد البشري وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية وهي من أهم الحقوق. وعليه، لا بد أن نعيد الإنسان إلى مكانته الحقيقية. وإن إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ نموذج حقيقي لإعادة التأهيل الإنساني.

إن مسار التاريخ، مع استمرار الحروب والأعمال الوحشية والرق وتجارة الرقيق والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، يحمل في طياته للأسف مجموعة من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود والاتجار غير المشروع بالمخدرات ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشكل جميعها تهديدات خطيرة لبقاء الجنس البشري.

ويهدد الجوع والفقر اليوم بقاء الجنس البشري في كوكبنا. ومن المخيف والمؤلم أن نرى أن أغلب إخواننا يجتمعون في أمكنة قذرة ويلوذون بمدن الصفيح. وإن تلازم الهجرة والفقر أخذ يصبح أمرا مباشرا أكثر من ذي قبل ويتحدى قادتنا لأقصى الحدود. فمئات الملايين من البشر يعيشون في أوضاع أقل من إنسانية، ليس أمامهم فيها إلا الفقر والحياة المهمشة، بل إنه لا تتوفر لهم حتى مياه الشرب. ويعيش أكثر من ١,٢ بليون شخص في العالم النامي على أقل من دولار واحد للفرد في اليوم، بينما يعاني ٨٠٠ مليون شخص من سوء التغذية، ويعاني ١٥٣ مليون طفل دون سن الخامسة من النقص في الوزن بشكل خطير.

علاوة على ذلك، يحرم عدد كبير من الأطفال من التعليم، إذ لا يكملون تعليمهم الابتدائي. والأوبئة تفتك بشعوبنا. وعملية التدهور البيئي آخذة في التسارع، وغالبا

والفساد. وإنه من المهم أيضا أن تكون مؤهلات الموظفين العموميين متماشية مع واجباتهم.

وبلدي ملتزم اليوم بشكل لا رجعة فيه بالعملية الانتقالية التي ترمي إلى أن تكون قابلة للبقاء ولا رجعة فيها على حد سواء. ويتعين أن نركز على إعادة إنشاء المؤسسات الوطنية وعلى أن تعمل بصورة اعتيادية، وهي التي تم إضعافها أو بكل بساطة غير موجودة نتيجة للأزمات الاجتماعية والسياسية المتنوعة التي تعرض لها البلد. وفي ذلك الصدد، تعتزم الحكومة الانتقالية أن تصلح الإدارة العامة الهايتية - دون اللجوء إلى أية حملة ضد المنشقين - لكي تمكنها من الاضطلاع بدورها الملائم في عملية التنمية.

ويرحب وفد بلادي بإعراب المجتمع الدولي عن تصميمه على المساعدة على إعادة المؤسسات الوطنية إلى حيز الوجود في هايتي وتعزيزها، في احترام تام لسيادة القانون. وإننا نشجع استراتيجية المساعدة الطويلة الأجل، المرتكزة على تدابير محددة، بغية المعالجة الدائمة لمكامن القصور في مؤسساتنا. ولكن حتى يتسنى لنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد لنا من مواجهة العديد من التحديات الهيكلية، بالنظر إلى حالة التدهور الاجتماعي والاقتصادي وضعف العمل المؤسسي في بلداننا النامية.

وسأتناول الآن مسألة دور الأمم المتحدة البالغ الأهمية في النهوض بنظام إنساني عالمي جديد. لقد كان خلق نظام إنساني عالمي جديد من قبل هو الشغل الشاغل للعديد من الفلاسفة ورجال الدولة. وحتى في القرون الوسطى، سعى بعض الأشخاص للإلمام بالميتافيزيقيا لكي يعطوا للجنس البشري مكانته المناسبة في الكون.

وفي عام ١٩٤٥، أي قبل ٦٠ سنة تقريبا، أعاد مؤسسو هذه المنظمة صياغة تلك النظرية الإنسانية ببلاغة وبأسلوبهم الخاص، بتضمين صون السلام والأمن الدوليين

السيدة أياامسودا (تايلند) (تكلمت بالانكليزية):

يدلى بهذا البيان نيابة عن الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة.

إن تايلند مقتنعة تماما بأن اتباع نهج يركز على الناس لتحقيق التنمية وتمكين الأفراد، لا سيما عبر أهداف القضاء على الفقر وتحقيق العمل للجميع والنهوض بالتكامل الاجتماعي، أمر يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والسلام الدوليين. وانطلاقا من هذا المعتقد، تولي تايلند أهمية بالغة لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي هو الهيئة الرئيسية لوضع السياسات العامة في الأمم المتحدة بعد الجمعية العامة، والتي يعهد إليها بالسلطة الشكلية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدولية.

وقد تدارس وفد بلدي بعناية بالغة التقرير الذي أدلى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويرغب في أن يتشاطر بعض الآراء بغية المساهمة في تعزيز عمل المجلس، وهي كالتالي.

تعتقد تايلند أنه يمكن أن تشكل الأهداف الإنمائية للألفية أساسا لتحديد مجلس اقتصادي واجتماعي ذي منحى عملي أكثر ولجعل برنامج عمل المجلس وجدول أعماله أكثر تركيزا. إلا أنه ينبغي منح المجلس دورا أكبر وأكثر وضوحا، بصفته محفلا لاستعراض وتقييم جهود منظومة الأمم المتحدة بأكملها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وإن مصداقية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في هذا العالم المعولم والسريع الحركة، تتوقف بدرجة كبيرة على قدرته على التصدي للأزمات الحالية في الوقت المناسب وبمرونة. نتيجة لذلك، قد يكون لا مناص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من التمتع بمرونة تؤدي إلى عقد مزيد من الاجتماعات المخصصة المركزة عند الحاجة، بشأن المسائل الخطيرة والعاجلة.

ما تكون لها نتائج مأساوية. ولقد أدى بلدي ثمن ذلك مؤخرا مع مرور عاصفة جان المدارية. وتهضم حقوق شعوبنا باستمرار.

كما أن متطلبات العولمة الاقتصادية، التي غالبا ما لا تلائم الواقع الاجتماعي والاقتصادي لدولنا لكونها تعطي الأولوية لقوانين السوق على حساب البشر، لا توفر فرصا لشعوبنا، ولكنها تفقرهم، كما يمكن أن تسبب اضطرابات اجتماعية وحالات عدم الاستقرار السياسي الخطير، مما يؤدي إلى تأجيل عملية التنمية.

وتحقيق التنمية عن طريق الأهداف الإنمائية للألفية يعني كسر حواجز الجهل والفقر ورفع الإنسان إلى مستوى كرامته الكاملة. وسيطلب هذا التزاما صادقا من قادة الدول النامية، الذين تعهدوا بتنفيذ سياسة الإصلاح وتعزيز الحكم لصالح شعوبهم. وإذا كان لنا أن نحقق تلك الأهداف، فمن الأساسي كذلك أن نتوخى إنشاء شراكة عالمية، تقوم فيها الدول الغنية بتأكيد التزاماتها بتوفير مساعدة فعلية.

في الحقيقة، على الدول أن تكون عازمة على إضفاء الديمقراطية على المجتمعات وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية بشكل فعلي. غير أن دعم الأمم المتحدة لازم جدا لمساعدة الحكومات على صياغة سياسات فعالة في مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا العالم الآخذ في التحضر.

وفي ذلك الصدد، يكرر وفدي ما ناشده الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ إعلان الألفية، والذي جاء فيه أن الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين، من شأنها أن تمنح البلدان النامية فرصة عادلة للحد من الفقر المدقع السائد داخل حدودها.

وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة الثمانية، من خلال تشجيعها على تقديم تقاريرها السنوية إلى المجلس ليقوم بإبداء الملاحظات عليها وتقييمها. ولا يرمي هذا النهج إلى التطفل عليها بل إلى ضمان الاتساق العام، لتعزيز المسألة السياسية لكل منظمة، وتطوير الشراكات الحقيقية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبالإضافة إلى إقامة شراكات أوثق مع المنظمات المعنية، يحتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا إلى توسيع تنسيقه مع مجلس الأمن بشأن أوضاع اقتصادية أمنية محددة، فضلا عن تطوير التعاون مع الجمعية العامة لتعزيز التكامل معها وفي الوقت نفسه تفادي الازدواجية غير الضرورية في العمل.

وترى تايلند أن المفهوم القائل بخلق إطار يشجع على إقامة نظام إنساني عالمي جديد، يركز على تعزيز التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف واعتماد منهجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا للطبيعة العالمية لمهمات الأمم المتحدة والإقرار بها، ينبغي لهذه الهيئة العالمية أن تؤدي قطعا الدور الرئيسي في تعزيز النظام الإنساني العالمي الجديد. ولذلك يجب أيضا تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطاقته، بصفته الجهاز التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغية المساهمة بفعالية في الترويج لنظام إنساني عالمي.

وتدعم تايلند جميع المبادرات والجهود الآيلة إلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإن ترشح تايلند لانتخابات المجلس هذه السنة يعكس تصميمها بصورة كبيرة جداً على المشاركة النشطة في المجلس وتعزيز عمله، إضافة إلى المساعدة على ردم الهوة بين البلدان المتقدمة النمو، والتنمية والأقل نمواً، وإقامة شراكة بينها، لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وحتى يتسنى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحسين رؤيته ومظهره السياسي، سيحتاج أولاً إلى أن يزيد إلى حد بعيد من خبرته وتخصصه في المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وقد يستفيد المجلس من عقد المزيد من المناقشات الرفيعة المستوى بشأن السياسات بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لعدة قطاعات، باشتراك طائفة متنوعة من ممثلي الحكومات، فضلاً عن ممثلي المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي تشجيع النظر في هذه المسائل المتداخلة كاستراتيجية عالمية للاقتصاد الكلي والإدارة العالمية للاقتصاد الكلي ومدى كفاية الأموال المخصصة لتمويل التنمية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، إذ يمكن أن يساعد ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي كثيراً على القيام بعمله.

ويحتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تنظيم عمله وتعزيز فعاليته، إلى تركيز أنشطته على الغاية الأساسية من وجوده، أي العمل بوصفه هيئة شاملة تضع السياسات للعديد من البرامج واللجان التي تشرف عليها.

وبخصوص علاقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع الهيئات والمؤسسات الأخرى، ومع المجتمع المدني، يتعين عليه الاستمرار في تنمية الشراكات بين القطاع العام والخاص، وتعزيز الوعي العام بقضايا التنمية. وبوصف المجلس أحد الروابط الرسمية الأساسية للمجتمع المدني مع الأمم المتحدة، فهو يواصل تحديد السبل الكفيلة بتمكين المجتمع المدني من المساهمة بفعالية وموضوعية في عمله. وينبغي التركيز بقدر أكبر على انخراط القطاع الخاص في جدول أعمال التنمية الشاملة للأمم المتحدة.

وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً تحقيق المزيد من التنسيق المنظم مع المؤسسات المالية الدولية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مثل البنك الدولي،

نتيجة الاستعراض السنوي، وعلى تفاصيل كل استعراض موضوعي. أما الاتساق السياسي فهو أساسي، وينبغي أن تبين الدورة التدابير الممكن أن تحدد مسائل شاملة تتعلق بوسائل التنفيذ.

وتؤيد أذربيجان تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. علاوة على ذلك، نعتقد أنه سينظر بشكل إيجابي إلى طلب المفوضية وضع آلية تتناول المشكلة المعقدة للتشرد الداخلي. وفي غضون ذلك، نرحب بتوصيات المجلس بزيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي.

ونقدر الجهود الرامية إلى تبسيط أساليب عمل المجلس، بما فيها تحسين الحوار مع مكاتب اللجان الفنية. ومن شأن ذلك أن يمكن المجلس من تركيز اهتمامه على مسائل محددة تتطلب تعبئة رد للأمم المتحدة على مستوى المنظومة. وفي هذا السياق، نرى أن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بآثار أساسية لمواصلة هذه الجهود.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على أهمية مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الإعداد للجلسة العامة الرفيعة المستوى لعام ٢٠٠٥، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨.

السيد سوازو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يتعلق بياني هذا بالبند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/59/3 و Add.1). اسمحوا لي في المقام الأول أن أعرب عن شكري للسفيرة مارياتا رازي ممثلة فنلندا على عرضها للتقرير وعلى العمل الممتاز الذي قامت به على رأس المجلس خلال السنة الماضية.

ويود وفد بلدي في هذا الصدد الإدلاء ببعض التعليقات ذات الطبيعة الإجرائية الخضة. فتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي يكتسي أهمية خاصة للبلدان النامية،

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك في مداولات الجمعية العامة حول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/59/3 و Add.1). وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق لرئيسة المجلس، السفيرة مارياتا رازي، ممثلة فنلندا، على إدارتها القديرة وعملها الناجح في المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ٢٠٠٤.

ويسرنا أن نلاحظ التزام المجلس المتزايد بتشجيع التنمية الاقتصادية من خلال سياسته التوجيهية والتوصيات. ونحن ندرك الدور الهام الذي يضطلع به المجلس في المتابعة والتنفيذ المنسق لجميع مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية، التي ركزت على الحاجة إلى العمل وفق الالتزامات المتفق عليها. ونحن نرى أن مساهمة المجلس والأمم المتحدة بأكملها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيتم التسليم بها على نطاق واسع خلال الاستمرار بمهامه. وتمثل صياغة برنامج عمل متعدد السنوات يركز على نهج مشترك بين القطاعات، قيمة مضافة تزيد من تعزيز دور المجلس في عملية الاستعراض والمتابعة، ونحن نتطلع إلى اعتماد هذا البرنامج في المستقبل القريب.

ويركز وفد بلدي على أهمية زيادة تفاعل المجلس مع المؤسسات الدولية المالية والتجارية. ونرى أن اجتماعات المجلس الربيعية، في السياق الأوسع لتمويل التنمية، تشكل حوارا هاما لتعزيز الاتساق، والحفاظ على نهج تعاوني، وتقوم فعالية آلية المتابعة الخاصة بمونثيري.

وبخصوص عملية التنفيذ، فإن دعم اللجان الفنية أمر أساسي. وفي هذا الإطار، نحن نقدر جهودها لتعزيز عملها. ونتطلع إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، ونعتقد أن عقد جلسة لمناقشة السياسة الواجب اتباعها ينبغي أن تنتج خيارات سياسية عملية المنحى، تركز على

بين الوفود وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة.

والوفود، خاصة تلك التي أشرت إليها من قبل - الدول الجزرية الصغيرة، وأقل البلدان نمواً، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - لا يمكن حرمانها من المعلومات المستكملة عن المسائل البالغة الحساسية بالنسبة لتنمية بلدانها. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى النظر في إمكانية تسهيل أنشطة الوفود وهي تعمل في الجمعية العامة. وبصفة عامة، فإن أعضاء الوفود في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحكم طبيعة الموضوع، ممثلون في اللجنة الثانية. ويتعين الآن على البعثات مضاعفة جهودها أثناء النظر في تقرير المجلس في الجلسة العامة.

أخيراً، يود وفد بلادي تأكيد الحاجة إلى تنسيق أكبر وأفضل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. والخطوات التي أُتخذت حتى الآن إيجابية، ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب فعله. فالإصلاح والتنشيط المستمران للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع مشترك.

وأثناء هذه المناقشة سيقتراح وفد بلادي، مع بعض البلدان الأخرى الصديقة، مشروع قرار بشأن الإدارة العامة والتنمية، نأمل أن ينال تأييد هذه الجمعية. ومشروع القرار مصاغ لمتابعة تنفيذ برامج مكافحة الفساد وتشجيع الممارسات السليمة في إدارة الخدمات العامة، وتكنولوجيا المعلومات لخدمة السكان المدنيين والحكومة الإلكترونية. والغرض الأساسي له توفير المتابعة للعملية التشريعية في هذا الصدد، الأمر الذي حصل سابقاً في اللجنة الثانية على أساس توافق الآراء.

وبروح بناءة سنبحث إمكانية التوصية بإدراج بنود اقتصادية واجتماعية معينة في جدول أعمال اللجنة الثانية.

لا سيما البلدان الأقل نمواً، والبلدان التي تقع ضمن مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والدول الجزرية الصغيرة الضعيفة جداً من الناحية البيئية. فهندوراس تقع ضمن هاتين الفئتين في أكثر من مجال، وهذا هو سبب اهتمامنا بهذا التقرير بشكل خاص. فهو يوفر أساساً رؤية شاملة عن الأنشطة المتعلقة بتنسيق التعاون الدولي وعملية اتخاذ القرار السياسي. وفي الوقت نفسه، يقدم التقرير توصيات إلى الجمعية العامة تتعلق بالسياسات الواجب اتباعها.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي ينظر في هذا التقرير وعرضه على الجمعية العامة بصورة مباشرة للموافقة عليه، يستحق الإجراء الجديد اهتماماً خاصاً ودراسة خاصة. وكما يعلم الجميع، كان يجري بحث مواضيع التقرير وأجزائه المختلفة في اللجنة الثانية للجمعية العامة. وقد سمح ذلك للوفود أن تستمع إلى الآراء وتبادلها مع المسؤولين المعنيين بالشعب المختلفة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، بغية مناقشة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد مكّن هذا التفاعل من إثارة الأسئلة، والتعامل مع الشكاوى، واقتراح الحلول، وتوضيح المفاهيم المتعلقة بمضمون التقرير عن مجالات عمل المجلس. كما أنه سهل العملية التشريعية للجنة قبل إحالة مشاريع القرارات إلى الجمعية.

إن الإصلاح الذي أُقر في الدورة السابقة تركنا الآن بدون هذه الخطوة الأساسية المتمثلة في التشاور والحوار، حيث أن التقرير أُحيل الآن بشكل مباشر إلى الجلسة العامة. وهذا أمر يثير القلق، ونعتقد أنه من الضروري إيجاد آلية لتصحيح هذا الافتقار إلى الاتصالات والتنسيق والمعلومات

تتضمن هذه المناسبة لتجديد الشكر للدول والمنظمات الإقليمية والدولية وهياكل الأمم المتحدة المختصة التي ساهمت في تأييد هذا القرار والمصادقة عليه، وهي تأمل أن يحظى هذا القرار بالاهتمام والعناية المنشودين لدى جميع الأطراف لتحقيق الغايات المؤمّلة له على الصعيد التربوي والصحي والاجتماعي، وفي مجال توطيد السلام والتنمية في العالم.

وإيماناً بأهمية التربية البدنية والرياضة بوصفهما عاملين من عوامل الصحة البدنية والعقلية ووسيلتين للنهوض الاجتماعي والتضامن، تؤكد تونس مجدداً أن الأبعاد الإنمائية والحضارية لهذا القرار تتنزل في صميم الأهداف المتفق عليها دولياً، ولا سيما مضمون إعلان الألفية في جوانبه المتعلقة بتحقيق المزيد من التضامن والتعاون وإشاعة ثقافة التسامح والحوار والتشاور.

وانطلاقاً من نفس المنظور، فإن بلادي ترى أنه حري بالمجموعة الدولية أن تضع الأسس السليمة لممارسة الأنشطة البدنية والرياضية في ظل ظروف مادية واجتماعية لائقة والعمل على التصدي لجميع المظاهر السلبية التي تعرقل تألق الرياضيين، وتعوق تنمية قدراتهم، وتهدد أمنهم وسلامتهم بدنياً ومعنوياً، لا سيما ظاهرة تعاطي المنشطات، وصور استغلال الشبان الرياضيين لأغراض تجارية، مما يستوجب المزيد من العمل لوضع الآليات الكفيلة بحماية الشباب الرياضي وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والتصدي لكل ما من شأنه أن يخالف قواعد السلوك الرياضي أو يسيئ إلى مقومات الأخلاق الرياضية.

وتتغنم تونس هذه المناسبة لتؤكد مجدداً أن التربية والصحة والتنمية والسلام، باعتبارها الأبعاد الأربعة التي سعى القرار الأممي إلى تعزيزها، لا يمكن أن تتحقق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البندين من جدول الأعمال. بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٢ و ٤١ من جدول الأعمال.

البندين ٣٥ و ٤٧ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

مذكرتان من الأمين العام (A/59/201 و A/59/223)

مشروع القرار (A/59/L.15)

الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية

تقرير الأمين العام (A/59/268)

مشروع القرار (A/59/L.9)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل تونس إلى عرض مشروع القرار (A/59/L.9).

السيد الحشاني (تونس): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أتلو على مسامعكم البيان التالي باسم الوفد التونسي.

في الفترة التي تحتفل فيها المجموعة الدولية بالذكرى السنوية التاسعة والخمسين لليوم العالمي لمنظمة الأمم المتحدة، تجدد تونس التزامها بالمبادئ الأساسية لميثاق المنظمة النبيلة التي أنشئت من أجلها، وخاصة منها نشر السلم والأمن وتحقيق التنمية وتقيدها بالوسائل الكفيلة ببلوغ هذه الغايات.

وإذ تستعد المجموعة الدولية للاحتفال بعام ٢٠٠٥ تحت شعار "السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية"، عملاً بتوصيات القرار الأممي رقم ٥/٥٨، المصادق عليه بالإجماع في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فإن تونس

إجراء مشاورات واسعة حول هذا المشروع قبل تقديمه. بمعية الدول المساندة.

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر إلى كل الوفود، وإلى الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، على كل الاهتمام الذي أحاطت به مشروع القرار وعلى إسهامها في تحقيق الأهداف المرسومة للسنة الدولية للرياضة والتنمية البدنية ٢٠٠٥.

وأتوجه بشكر خاص للسيد أدولفو أوغي، المستشار الخاص للأمين العام للرياضة في خدمة التنمية والسلام، وكذلك للسيد جاك روج، رئيس اللجنة الدولية الأولمبية على الجهود التي ما فتئنا يبذلناها في هذا الإطار.

وعلى غرار قرار الجمعية العامة ٥٨/٥، يعرض مشروع القرار المقترح عليكم الأهداف المتوخاة للرياضة والتربية البدنية في عالمنا اليوم، ويدعو الحكومات والهيئات الحكومية المعنية والهيئات الأخرى التي تعنى بالرياضة إلى تنظيم تظاهرات دولية بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، تعبيرا عن التزامها بتحقيق الأهداف الموكولة إليها من أجل تدعيم مكانة الرياضة والتربية البدنية في سياساتها التنموية وبث ثقافة السلم وقيم الحوار والتفاهم بين الشعوب.

ويهدف مشروع القرار أيضاً إلى تشجيع الحكومات والهيئات الرياضية الدولية على المبادرة بمشاريع تنموية وشراكة من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومساعدة الدول النامية على تدعيم إمكاناتها في ميادين الرياضة والتربية البدنية. كما يحدد مشروع القرار جملة من التدابير من شأنها أن تسهم في جعل الرياضة والتربية البدنية تساعدان على تحقيق عالم آمن.

إلا من خلال التعاون الوثيق بين جميع الهيئات الرياضية والدولية لوضع طرق ناجعة ومبتكرة من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتساعد البلدان النامية على بناء قدراتها وتطوير وسائل عملها في مجال الرياضة والتربية البدنية.

إن تونس تظل تتطلع إلى أن تتضافر جهود المجموعة الدولية وجميع الأطراف المعنية لتشهد السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية برامج وتظاهرات هادفة على جميع المستويات تخدم الأهداف المؤملة من القرار الأممي وترسخ شعار "رياضة بدون عنف، رياضة بدون منشطات"، وهي تأمل أن تتوصل الأسرة الرياضية العالمية خلال سنة ٢٠٠٥ إلى إقرار الاتفاقية الدولية لمناهضة تعاطي المخدرات ووضع مدونة لقواعد الممارسة السليمة.

وإشرفني الآن أن أقدم مشروع القرار A/59/L.9 المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام". ومنذ أن تم نشر هذه الوثيقة، انضمت الدول التالية إلى مشروع القرار: الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، بالاو، البحرين، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بنما، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تيمور - ليشتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، الرأس الأخضر، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، السنغال، السودان، عمان، غانا، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ماليزيا، مدغشقر، ملدوفا، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موناكو، النمسا، اليابان، اليمن.

لقد حظي مشروع القرار، الذي يركز في الأساس على قرار الجمعية العامة ٥٨/٥، بإجماع واسع، وهو في نفس الوقت نتاج مجهود جماعي. إذ عمل وفد بلادي على

قدمت الفلبين في العام الماضي مشروع قرار بشأن نفس الموضوع. وآثرنا ترك هذا المفهوم يحتتم في أذهان الوفود وفي عواصمها على مدى عام كامل. والتطورات الإيجابية التي طرأت مؤخراً عززت إيماننا بأنه قد آن الأوان لتقديم صيغة منقحة خلال الدورة الحالية. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث من تلك التطورات المشجعة.

أولاً، أن فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام في السنة الماضية لاستعراض العلاقة بين المجتمع المدني والأمم المتحدة أوضح في الفقرة ١٥٦ من تقريره عن النتائج التي خلص إليها - والمعروف أيضاً بتقرير كاردوسو (A/58/817) أن بعض جهات المجتمع المدني المستهدفة، بما في ذلك الجماعات الدينية والروحية، "تستحق مزيداً من الاهتمام من جانب الأمم المتحدة بسبب أدوارها التمثيلية الواضحة أو عضويتها الواسعة النطاق". وأود أن أشير إلى خمس وظائف هامة للجماعات الدينية والروحية كما ذكرت في نفس الفقرة. فهذه الجماعات توفر قيادة قوية للمجتمعات المحلية، وتشكل الرأي العام، وتسدي المشورة بشأن المسائل الأخلاقية، وتساعد في التوفيق بين المجتمعات المحلية المتصارعة، وتحدد احتياجات الفئات الضعيفة. والدول تدرك أهمية تلك الوظائف. وذكروا تأكيد فريق الشخصيات البارزة لها بالفهم العالمي لضرورة القضاء على كل أشكال التعصب الديني.

ثانياً، أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة توصيات إلى استنتاجات هامة في تقريرها المعنون "تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون" (انظر A/59/201)، الذي تمت إحالته بموجب القرار ١٢٨/٥٨.

وأود أن أشير إلى عدد من الاستنتاجات التي خلصت إليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

كما يؤكد مشروع القرار على ضرورة تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بمقاومة استعمال المنشطات في كل الرياضات.

لقد تم إعلامنا بأنه نظراً لالتزامات متعددة، سيعلم السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة عن انطلاق السنة الدولية للرياضة يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عوضاً عن يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

وعلى هذا الأساس، فإن الفقرة الثانية من مشروع القرار A/59/L.4، تقرأ على النحو التالي:

"تقرر أن تبادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى إطلاق السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية كوسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام".

وفي الختام، يعبر وفد بلادي ووفود الدول الأخرى المساندة لهذا المشروع عن الأمل في أن يحظى بتأييد كل أعضاء الجمعية العامة، وأن يشرع بذلك في الإعداد للسنة الدولية للرياضة التي نرجو منها الكثير خدمة للأمن والسلام والتنمية في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/59/L.15.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "تشجيع التعاون بين الأديان" (A/59/L.15)، وذلك في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال، "ثقافة السلام".

والإيجاز في مشروع قرارنا هذا يتماشى مع مقرر الجمعية الذي يقضي بترشيد كل مشاريع القرارات. ورغم أن مشروع القرار غني عن البيان، إلا أننا سنعقد مشاورات غير رسمية بشأنه عما قريب، وفقاً للممارسة المتبعة.

داخل المجتمع الدولي، وثالثاً، تعزيز دور المجتمع المدني الديني في الاضطلاع بدبلوماسية المسار الثاني.

وخلال أحدث مؤتمر قمة للاجتماع الآسيوي الأوروبي، أعربت رئيسة الفلبين، غلوريا ماكاباغال - أرويو، عن دعمها القوي للاقتراح الإندونيسي والبريطاني بإقامة حوار بين الأديان للمساعدة على منع الإرهاب وتعزيز الفهم الديني بوصفه عنصراً من عناصر الحوار بين الحضارات والثقافات. وفي هذا الصدد، دعت الرئيسة أيضاً إلى تفعيل كتلة الاجتماع الآسيوي الأوروبي في الأمم المتحدة لإعطاء دفعة لهذه الفكرة.

وتؤكد جميع تلك التطورات رؤية رئيس الكونغرس الفلبيني، السيد خوسيه دي فينيسا، الذي اقترح هذا الموضوع على قادة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وآسيا في وقت مبكر قبل سنتين بوصفه موضوعاً حان موعد طرحه للنظر الجدي فيه واتخاذ إجراء بشأنه. وقد سلط وزير خارجية الفلبين الأضواء على هذا الموضوع في خطابه أمام الجمعية العامة الشهر الماضي.

وترتكز على تلك التطورات الثلاثة أهمية مشروع القرار الذي يعرضه وفدي اليوم. فقد اعترفت الفلبين على الملأ بأهمية الوظائف التي تقوم بها الجماعات الدينية والروحية على النحو الذي أجمله فريق الأشخاص البارزين المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. والواقع أن الفلبين ترجمت هذا الاعتراف إلى إجراءات عملية حين استفادت بخدمات فريق مشترك بين الأديان في المساعدة على حل مشكلتنا في جنوب الفلبين.

وتؤيد الفلبين بقوة، استناداً إلى تجربتها الخاصة، الاستنتاجات التي خلص إليها اليونسكو بشأن الدور الحيوي الذي تؤديه الديانات في الحوار بين الحضارات وفي تعزيز ثقافة السلام.

أولاً، جاء في الفقرة ٣٣ من التقرير ما يلي:

”من الأبعاد ذات الأهمية الخاصة للحوار بين الحضارات الحوار المشترك بين الأديان، الذي يعني الحوار فيما بين الأديان، وداخل نطاق الدين الواحد نفسه، على حد سواء. وحقاً، كانت المسألة الرئيسية التي أُثيرت في سياق الحوار بين الحضارات مسألة الحيز الذي يخصص للأخلاق في العلاقة بين المجتمعات والشعوب والأفراد“.

ثانياً، تقول الفقرة ٣٥ ما يلي:

”وفي هذا السياق، ... يمكن للأديان والمعتقدات السائدة في العالم أن تساهم مساهمة كبرى في تعزيز ثقافة السلام، إذا ما عقدت العزم على أن تقوم، من ناحية، بمواجهة جماعية للمشاكل التي يشهدها العالم اليوم، مثل الإرهاب والعنف الطائفي، مع القيام، من ناحية أخرى، بممارسة التسامح داخل المجتمعات الدينية لكل منها، وفي علاقاتها بالأديان الأخرى“.

ثالثاً، قرر رؤساء دول أو حكومات الاجتماع الآسيوي الأوروبي في مؤتمر قمته الذي انعقد في وقت سابق من هذا الشهر في هانوي، واشتركت في رئاسته فييت نام وهولندا، أن يشنوا مبادرة بعنوان ”الحوار بين الأديان“. والاجتماع الآسيوي الأوروبي عبارة عن تجمع أقاليمي يتألف من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين واليابان وجمهورية كوريا. أما موضوع هذه المبادرة التاريخية للاجتماع الآسيوي الأوروبي، التي ترعاها إندونيسيا والمملكة المتحدة، فهو ”بناء الوثام بين الأديان داخل المجتمع الدولي“. وتمثل أهدافها، أولاً، في تنمية الاحترام المتبادل بين جميع العقائد والأديان في آسيا وأوروبا، وثانياً، اقتراح توصيات لتفعيل الوثام بين الأديان

الكاريبية عن البند ٤٧ من جدول الأعمال، المعنون "الرياضة من أجل السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية".

وأود قبل كل شيء أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/59/268، الذي يصف الأنشطة المضطلع بها والمقررة دعماً للسنة الدولية.

وتعرب بلدان الجماعة الكاريبية عن تأييدها لأهداف منظومة الأمم المتحدة الموضوعة للسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، على النحو الملخص في تقرير الأمين العام، ونحن ملتزمون بالقيام بأنشطة لدعم هذه السنة.

ونوافق على أن الرياضة يمكن استخدامها كمعزز قوي للتنمية والسلام. كذلك نرى أن هذا يمكن أن يبدأ بالأطفال، لأن الرياضة طريقة تشاركية يتعلم الأطفال والشباب من خلالها قيماً ودروساً يمكن أن تبقى معهم لمدة طويلة. ولهذا السبب تقدر بلدان الجماعة الكاريبية الجهود التي يبذلها المستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام في إذكاء الوعي فيما يتعلق بتعزيز التربية البدنية والرياضة في النظم التعليمية. كما نشيد بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لزيادة تشديدها على هذه المسألة في برامج عملها.

وتعزز الرياضة أيضاً روح الصداقة والتضامن والإنصاف، وتعلم العمل كفريق، والنظام، والقيادة، والثقة، واحترام الآخرين، بل ومهارات التأقلم. ويمكن أن توفر الأنشطة الرياضية بيئة داعمة ومستدامة من شأنها المساعدة على إعداد النشء لمواجهة التحديات الصعبة التي يكاد يكون من المؤكد أن يصادفوها في حياتهم.

وللجماعة الكاريبية تاريخ طويل في استخدام الرياضة في المدارس لأغراض نمو الطفل المذكورة. بيد أن القيم المجتمعية المتغيرة توجد تحديات جديدة تستلزم إدراج

وهناك تطورات أخرى تؤكد الحاجة الماسة إلى التعاون بين الأديان. ويقال إن السنغال ستعقد في المستقبل القريب مؤتمراً دولياً لجميع الأديان التماساً لآرائها في الكيفية التي تسهم بها في التخفيف من وطأة الشواغل الدولية الملحة. وأفيد بأن الزعماء الدينيين في إريتريا وإثيوبيا قد التقوا للمساعدة على صياغة سلام بين بلديهما. وخلال المناقشة العامة في الشهر الماضي، اقترح رئيس حكومة إسبانيا إيجاد تحالف للحضارات بين العالم الغربي والعالمين العربي والإسلامي، وهو يعتزم تقديم اقتراح إلى الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى للنظر في هذه المسألة.

وتوجد في بلدنا المضيف، الولايات المتحدة، رابطات مشتركة بين الأديان، تتعاون بشكل ناجح على مساعدة نفسها ومساعدة الذين لا مأوى لهم والتصدي للمشاكل الاجتماعية الأخرى. وللبلدان الأخرى آلياتها الخاصة المشتركة بين الأديان، تدعمها حكوماتها أو منظمات غير حكومية.

ويتعين التعريف بجميع هذه التجارب الوطنية الإيجابية وتبادلها. ولهذا السبب تقترح الفلبين في مشروع قرارها أن يلتزم الأمين العام آراء الحكومات وغيرها من الهيئات حول كيفية الترويج للتعاون بين الأديان ومواصلة تعزيزه.

وختاماً، أود مرة ثانية أن أسترعي اهتمام هذه الهيئة للإعلان الذي أصدره مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، المعقود في كازاخستان. فقد أعربوا عن رغبتهم المشتركة في السلام، وكراهيتهم للعنف، وتأييدهم للتنمية، وتشجيعهم الوئام والتفاهم والتعاون المتبادلين تجنباً للصراع وتعزيزاً للنوايا الحسنة، وهي السبب الأساسي للوثيقة A/59/L.15.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة

وتولي الحكومة الصينية أهمية كبرى لتنمية الرياضة. إن هدفنا الأساسي هو أن يكون للشعب صحة أفضل وأن يجري تحسين التكوين الجسماني الوطني. فمُنذ سنة ١٩٩٥، عندما أعلنت الحكومة الصينية ”برنامج بناء الصحة الوطنية“، شهدت الصين سلسلة من الإنجازات الملحوظة في مشاريعها في مجال الرياضة. فقد زاد الوعي العام بالصحة وكيفية تحسينها، كما أن الرياضات الجماعية آخذة في الانتشار، وباتت التربية البدنية مطلباً أساسياً في المستويات التعليمية الأولى والثانية والثالثة.

وخلال الألعاب الأولمبية التي جرت هذه السنة في أثينا، فاز الفريق الصيني بـ ٣٢ ميدالية ذهبية - وهو رقم قياسي تاريخي. وفي الألعاب شبه الأولمبية الثانية عشرة التي تلتها، حل الفريق الصيني في المرتبة الأولى من حيث الميداليات الذهبية والعدد الإجمالي للميداليات. ولقد أضاف الرياضيون الصينيون فصلاً متميزاً إلى سجلات تاريخ الألعاب في مكان نشأتها، متقاسمين المجد والحلم الأولمبي مع محبي الألعاب الأولمبية في العالم أجمع.

وفي سنة ٢٠٠٨، تستضيف الصين الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرين في بيجين. وتعمل الصين حكومة وشعباً بتفان ولا تدخر جهداً في الإعداد لتلك الألعاب. فبناء الملاعب والمرافق وتطوير الهياكل الأساسية البيئية والاجتماعية والمدنية يجريان على قدم وساق وبطريقة منظمة. وسنواصل العمل مع اللجنة الأولمبية الدولية وحكومات أخرى من أجل إبراز الروح الأولمبية وبذل قصارى جهدنا لجعل الألعاب الأولمبية في بيجين فرصة رائعة لصون السلام، والنهوض بالتنمية، وتعزيز التبادل بين الحضارات المختلفة، وتوطيد الصداقة بين شعوب كل البلدان.

الرياضة بنجاح على هذا النحو، وتتطلع إلى العمل مع اليونسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في إدماج الرياضة والتربية البدنية في بعض برامجهما الكاربية على الصعيدين القطري والإقليمي.

وبوصفنا من البلدان الممارسة لرياضة الكريكت، نشجع اليونسيف أيضاً على أن تدخل ضمن شراكتهما مع عالم الرياضة الهيئات الإدارية العالمية والإقليمية في البلدان التي تلعب الكريكت. وسوف تستضيف منطقة الجماعة الكاربية بطولة كأس العالم للكريكت في عام ٢٠٠٧، ونرى أن الفترة بين الآن وبدء البطولة مواتية للبدء في شراكة من هذا القبيل.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): إن الرياضة جسر يربط بين أمم وحضارات وعقائد مختلفة. لقد عززت الألعاب الأولمبية المعاصرة المسعى الإنساني نحو روح السلام والتنمية وتحسين الأوضاع الذاتية. فالمفهوم الأولمبي ”أعلى وأسرع وأقوى“ ضارب الجذور سلفاً في قلوب شعوب العالم، بما في ذلك شبابه. ويوضح هذا بجلاء نجاح الألعاب الأولمبية الثامنة والعشرين والألعاب شبه الأولمبية الثانية عشرة في أثينا هذه السنة. وهنا نود أن نشكر حكومة وشعب اليونان على مساهمتهما في ذلك المجهود.

لقد قامت الأمم المتحدة، في سياق الترويج للسلام والتنمية العالميين، بالكثير من العمل لإشاعة الروح الأولمبية. فاتخذت الجمعية العامة السنة الماضية قراراً يعلن عام ٢٠٠٥ سنة دولية للرياضة والتربية البدنية. ونأمل أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة لكي يلتزم بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويروج للسلام والتنمية من خلال الرياضة، ويدافع عن الحوار والتبادل بين الحضارات المختلفة، ويكافح من أجل بناء عالم مفعم بالسلام والازدهار.

فيها الرياضة وسيلة لتحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

إن السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية مناسبة رائعة لزيادة وعي مختلف مستويات المجتمع بالإمكانيات الهائلة للرياضة في النهوض بالسلام والتنمية والصحة. وسنة الرياضة ٢٠٠٥ هذه ستشجع أيضا التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة وتمكنها من تكوين شراكات دائمة. وستساهم سويسرا في تحقيق تلك الأهداف على المستويين الدولي والوطني.

فعلى المستوى الدولي، يعتزم بلدي مواصلة دعم السيد أدولف أوجي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالرياضة لأغراض التنمية والسلام، وتوفير الدعم المالي والسوقي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية. وسنقوم بعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالرياضة والتنمية في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وسيكون هذا المؤتمر موضع اهتمام كما سيشكل نهاية السنة الدولية للرياضة لعام ٢٠٠٥. وستصدر سويسرا أيضا منشورا عن "الرياضة من أجل التنمية والسلام" يعرض فيها مؤلفون من بلدان مختلفة خلاصة التجارب والنتائج الحالية وتحدد فيها فرص للتنمية ما زال يمكن استغلالها.

وسنواصل إدماج الرياضة بشكل منهجي في التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية السويسرية وتعزيز دورها من خلال التبادل المنتظم للمعلومات مع المنظمات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف.

وعلى المستوى الوطني، أقامت سويسرا لجنة وطنية للسنة الدولية للرياضة تتشكل من الهيئات الحكومية والجمعيات الرياضية والمنظمات غير الحكومية وممثلين من ميداني الأعمال والعلوم. وترمي ولاية اللجنة إلى تنسيق

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سأتكلم اليوم عن البند ٤٧ من جدول الأعمال.

تلقي وفد بلدي باهتمام كبير تقرير الأمين العام عن الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية والسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية. كما أننا مسرورون لأنه تتم مناقشة هذا التقرير في نفس الوقت الذي يناقش فيه مشروع قرار معني بالرياضة كوسيلة للنهوض بالتعليم والصحة والتنمية والسلام.

يؤكد كلا النصين مرة أخرى على أن الرياضة يمكن أن تسهم إسهاما ملحوظا في تعزيز السلام والسعي إلى تحقيق أهداف إنمائية متعددة - سواء كانت فردية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية. وتشمل الرياضة قيما إنسانية أساسية تتوافق مع القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة - على سبيل المثال، احترام الخصوم، وقبول القواعد، واللعب النزيه، وروح الفريق.

ومنذ وقت طويل تتخذ سويسرا تدابير متنوعة للنهوض بالاستخدام الفعال للرياضة من أجل السلام والتنمية.

ونظمت سويسرا، بمبادرة من السيد أدولف أوجي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام والرئيس السابق للاتحاد السويسري، المؤتمر الدولي المعني بالرياضة والتنمية. مماكولين في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣. واستقطب ذلك الحدث ٣٨٠ شخصا يمثلون ٥٥ بلدا، من كل شرائح المجتمع، لتبادل المعلومات ومقارنة تجاربهم. ويعد إعلان وتوصيات ماكولين التي تم اعتمادها في تلك المناسبة مصدرا للاستلهام والتوجيه في كل أنحاء العالم في مجال الرياضة والتنمية.

وتدعم سويسرا، في إطار أنشطتها للتعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية، العديد من المشاريع والبرامج التي تعتبر

١٨٠ ٠٠٠ فريق، في خدمة ٢,٧ مليون من الصبيان والبنات.

وتدعم حكومة الولايات المتحدة المنافسات الرياضية الدولية لأنها تعزز التفاهم واحترام التنوع الثقافي، وتشجع الشراكات الدولية وتزيد الوعي بالقضايا الاجتماعية العالمية مثل حقوق الإنسان ودور المرأة في المجتمع ومنع انتشار المخدرات. كما أنها مصدر للشعور باعتزاز عميق على الصعيد الوطني.

ومثلما نوّه الرئيس بوش في الأسبوع الماضي، خلال استقبال الفريق الأولمبي للولايات المتحدة في البيت الأبيض، فإن الرياضة الدولية تسمح للبلد بالتعريف بقيمه وخصائصه. وقد أثني على القيم التي يمكن أن تعكسها الرياضة، وهي التواضع عند النصر، والسماحة عند الهزيمة، والعطف على المنافسين، وإظهار الكثير من التسامح والتنوع داخل كل بلد من البلدان.

وبوسع الجمعية العامة اليوم أن تدعم أحد المثل العليا للأمم المتحدة وهو توعية شباب العالم ليس بالرياضة فحسب، ولكن كذلك بكيفية استخدام الرياضة للنهوض بالصدقة والتفاهم المتبادل والرخاء. وإن وفد بلدي لينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع قرار اليوم، دعماً لهذا المثال الأعلى.

إننا نشكر الأمانة العامة على تقريرها المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية" الوارد في الوثيقة A/59/268 المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وستواصل الولايات المتحدة العودة إلى هذا التقرير في الوقت الذي نخطط فيه لأنشطة السنة الدولية. لهذا الغرض، ندعو منظمات المجتمع المدني إلى توفير مدخلاتها، مع التركيز على الرياضة. وتنطلع إلى استعراض المبادرات لاستخدام الرياضة كوسيلة للنهوض

الأنشطة مع المدارس والجمعيات الرياضية والمنظمات غير الحكومية ومجالي الأعمال والعلوم. ومن المتوقع أن يتم تنظيم عدة آلاف من الأحداث في سويسرا احتفالاً بالسنة الدولية للرياضة.

وعلى المستوى الوطني، تتضمن المناسبات التي جرى تخطيطها "مدارس متحركة"، حيث سيلعب الأطفال في أكثر من ١ ٠٠٠ صف رياضي كل يوم خلال الفترة الدراسية؛ و "سويسرا متحركة" وهو حدث رياضي سيشارك فيه كل السكان، في أغلب المقاطعات السويسرية الـ ٢٩٠٠؛ وأخيراً، حملة تعليمية بشأن الرياضة والتنمية في المدارس السويسرية.

ويعكس مشروع القرار الذي سيناقش اليوم بشكل تام هذه الروح. فهو يدعو كل الفاعلين إلى زيادة التزامهم وتعاونهم في مجال تسخير الرياضة من أجل التنمية والسلام، وذلك بغية تحقيق عالم ليس أكثر صحة فحسب، وإنما أكثر عدلاً وسلاماً كذلك. وباعتبار سويسرا البلد الذي يستضيف اللجنة الأولمبية الدولية، فإنها تدعم مشروع القرار هذا دعماً تاماً.

السيدة مور (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفد الولايات المتحدة بنظر الجمعية اليوم في بند جدول الأعمال المعنون: "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية".

إن للولايات المتحدة تاريخاً عريقاً في دعم الأحداث الرياضية الدولية للمحترفين والهواة، بما في ذلك استضافة ثماني ألعاب أولمبية حديثة. وإن لعبة البيسبول من بين الابتكارات التي تفخر بها أمريكا، وهي بالفعل مما تعزز أمريكا بتصديره. وقد تم إنشاء رابطات للبيسبول والسوفتبول في أكثر من ٧٥ بلداً، تتضمن ما يزيد على

للماراثون مدينة نيويورك، وهو الحدث الرياضي الذي يشاهده أكبر عدد من الجماهير. وسيجري سباق العدو الودي المقبل عما قريب، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة ٨/٠٠.

ويحدو الولايات المتحدة الأمل في أن تعزز السنة الدولية الحوار عبر أرجاء العالم، وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الرياضة يمكنها أن تكون أداة دبلوماسية مفيدة. ومن بين برامج الدبلوماسية الرياضية التي وضعناها، هنالك تلك التي تساعد المربين على توعية الأطفال بأهمية التنوع والتفاهم الثقافي، بمشاركة رابطة كرة القدم الوطنية والمواطنين الأجانب الذين يدرسون في الولايات المتحدة بصفتهم طلاباً حائزين على منحة أولبريت. فضلاً عن ذلك، لقد استضافت الولايات المتحدة للمرة الأولى، خلال الصيف المنصرم، ألعاب الأطفال الدوليين ومهرجانهم الثقافي، شارك فيها ٢٠٠٠ شاب أجنبي. وتوفر مبادراتنا الدبلوماسية برامج للتدريب من أجل مساهمة المعوقين، بينما ترسل برامج أخرى لاعبي كرة السلة إلى الخارج لينظموا برامج التدريب ومباريات الشباب.

وخلال سنة ٢٠٠٥ الدولية، ستستضيف الولايات المتحدة أحداثاً رياضية مهمة. وهي تشمل مثلاً، البطولات العالمية للتزلج الريعي السريع، ومباريات الكأس العالمي للسباحة، التي ينظمها الاتحاد الدولي للسباحة، والبطولة العالمية للمزاج، وبطولة سباق الدراجات النخبوي داخل الحلبة، والكأس العالمي للقفز والتدجين، والبطولة العالمية لسباق الدراجات داخل الحلبة للاتحاد الدولي للدراجات.

ويسمح هذا النوع من التبادل من تكوين شركاء بناءة في المجتمع الدولي، ليس بين الرياضيين فحسب، بل وكذلك بين المنظمين والمضيفين والجمهور.

أما فيما يتعلق بالتربية البدنية، فقد عمل مجلس الرئاسة الأمريكي المعني باللياقة البدنية والرياضة بوصفه لجنة

بالحوار بين الثقافات ومراحل ما بعد الصراع وبناء السلام، كما يقترح التقرير.

ويشير ذلك التقرير عن حق إلى أن الرياضة تسمح بتحقيق التقارب بين الأفراد والجماعات وأنها قد تكون أداة قوية تمكّن الأمم المتحدة من بلوغ أهدافها. ومن هذا المنطلق، وفيما يتعلق بمشروع القرار هذا، تود الولايات المتحدة أن تذكّر أن قادة العالم، خلال مؤتمر مونتيري الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية ومؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي للتنمية المستدامة، وافقوا على دعم كل الأهداف المتفق عليها على المستوى الدولي، بما فيها تلك المشار إليها في إعلان الألفية. وكنا نفضل أن يرد ذكر هذا الأمر في مشروع القرار.

كما أننا نخطط علماً باستعراض التقرير للجهود الرامية إلى مكافحة تعاطي العقاقير. والولايات المتحدة تؤيد العملية الجارية حالياً في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فيما يتعلق بالتفاوض بشأن إبرام اتفاقية دولية لمكافحة تعاطي العقاقير في الرياضة. وتدرك الولايات المتحدة أن مدونة الممارسات السليمة، المنصوص عليها في مشروع القرار، ستتعدى مسألة مكافحة تعاطي العقاقير. لكن سيكون من المناسب أن تراعي الدول التي تصوغ هذه المدونة العالمية لمكافحة تعاطي العقاقير الصادرة في آذار/مارس ٢٠٠٣، وهي تحظى بدعم أكثر من ١٥٠ بلداً. وسيساعد هذا بصورة خاصة على تفادي ازدواجية الجهود وإمكانية التضارب بين هذين الصكين.

إن الولايات المتحدة تسلّم أكثر فأكثر بالقوة الموحدة للرياضة. وإننا نرى أن علم الأمم المتحدة مافئ يرفرف بالفعل في عدد متزايد من الأحداث الرياضية. فالأمم المتحدة تستضيف كل سنة أكثر من ١٢٠٠٠ رياضي خارج هذه القاعة من أجل سباق العدو الودي إعداداً

بين الثقافات والأديان والحضارات، وهو ما جسده ميثاق الهدنة الأولمبية، الذي كفل الاشتراك المتساوي، والتنافس الشريف بين الرياضيين، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو القومية، كمثل أعلى وحيوي، ليس لتطبيق تلك القيم فحسب، وإنما أيضا كأداة للترويج لثقافة السلام والتسامح والمصالحة والوئام بين الدول والشعوب.

إن دولة الإمارات إذ ترحب بمبادرات التعاون والشراكة بين منظومة الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية، وبالأندية المشتركة التي تم تنفيذها حتى الآن في ميادين التنمية، وحشد المساعدات الإنسانية، وحماية البيئة، وتحسين الصحة والتعليم، تؤكد على أهمية بذل جهود خاصة، لمساعدة البلدان النامية، وخصوصا الصغيرة منها والأكثر فقرا، على تطوير وترميم البنى التحتية لمؤسساتها الرياضية، لتتسنى لها المشاركة الفاعلة في الألعاب الأولمبية وتوفير التدريبات الخاصة لفرق لاعبيها. كما ندعو في هذا السياق إلى ضرورة الاتفاق الدولي على مدونة لقواعد الممارسات السليمة للرياضة، مما يعزز من تطوير برامج الشراكة الاستراتيجية بين أصحاب المصلحة المنخرطين في مجال الرياضة، بمن فيهم المنظمات والجمعيات الرياضية، والقطاع الخاص، للمساعدة على تسخير برامج الرياضة لأغراض السلام والتنمية البشرية المستدامة، ولا سيما في مجال تعزيز أنشطة مكافحة الظواهر المرفوضة في المجتمعات كالعنف، والجريمة، والانحراف، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغيرها الكثير.

وبتوجيهات من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة "حفظه الله"، ومن إخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى لاتحاد حكام الإمارات، يحظى قطاع الشباب والرياضة في الإمارات بما فيها الرياضة التراثية، باهتمام ودعم كبيرين وغير محدودين، شملا تشييد مدينة زايد الرياضية عام

استشارية للمواطنين المتطوعين على مدى سنوات عديدة. وينهض هذا المجلس، من خلال مبادرات إبداعية شتى، بالصحة والأنشطة البدنية واللياقة البدنية والاستمتاع لكل الأشخاص من كل الأعمار والشرائح وبمختلف القدرات، بالمشاركة في النشاطات البدنية والرياضة. وقد أعلن الرئيس بوش، بغية النهوض بهذه الأنشطة، أن شهر أيار/مايو ٢٠٠٤ هو شهرنا للياقة البدنية والرياضة.

وتؤثر الرياضة إلى حد كبير على خيال الإنسان الذي هو عالمي في الواقع ولا يبدو مختلفا باختلاف المجتمعات على مستوى الأحاسيس. فالرياضة تتجاوز الحدود الملموسة المتعلقة بالانتماء العرقي والسن ونوع الجنس والدين والقدرات. وهذا ما يذكرنا بالقواسم المشتركة للإنسانية.

السيد الزعابي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي

في البداية، وباسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأمين العام لما جاء في تقريره من معلومات قيّمة من شأنها أن تغني مداولاتنا الدائرة حول هذا البند.

منذ أكثر من عشر سنوات، بادرت الجمعية العامة إلى إحياء التقليد الإغريقي القديم المعني بالهدنة الأولمبية، الذي مر عليه قرابة ٢٠٠ عام، لتثبت من جديد أن الرغبة البشرية تتأصل دائما نحو الجنوح إلى السلم والحوار بدلا من القتال والحروب. هذا حتى ولو كانت هذه الهدنة تستلزم وقف جميع الأعمال العدائية فحسب خلال فترة إقامة المباريات الرياضية، للسماح لجماهيرها بالعبور إلى مواقع فعاليتها والعودة إلى ديارهم في سلام وأمان.

ورغم أن الطريق إلى السلام والاستقرار البشري، يستوجب الالتزام بمبادئ الميثاق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة، فإن تفعيل وتعزيز السلام لا بد أن يتحققا عبر آليات للتفاهم البشري القائم على الاحترام والشراكة

أصبحت مؤخرا واحدة من أكثر الحركات الكشفية تطورا وفاعلية في قارة آسيا، وخصوصا في مجال إشراك المنتسبين إليها في جهود تحسين البيئة، وتنفيذ بعض برامج التوعية، ولا سيما المتصلة منها بالأنشطة الإنسانية والاجتماعية والصحية والإغاثية المحلية والوطنية.

وختاما، إننا إذ نتطلع إلى فعاليات احتفال الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ بالسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، لتحقيق أهداف تطوير مفهوم الشعوب من رياضة النخبة إلى "الرياضة للجميع"، ندعو إلى تفعيل التعاون الدولي، ولا سيما في مجال تشجيع وتنفيذ المبادرات الرامية إلى التنمية البشرية في عالم الرياضة، وإدماج أنشطتها وقيمها السامية في الاستراتيجيات والبرامج التربوية والإغاثية، بما يساهم في إيجاد أرضية خصبة لتفاعل الثقافات، والحوار بين الحضارات، وتبادل المصالح المشتركة بين الشعوب، تعزيزا لجهود بناء السلام، معربين عن أملنا في أن يتم الاتفاق الدولي قريبا حول وضع اتفاقية دولية لمناهضة تعاطي العقاقير في جميع الأنشطة الرياضية، بما يكفل تنمية مهارات الشباب في ظل بيئات صحية ملائمة تساهم في تحليهم بخصال الانضباط والقيادة، وتعزيز الثقة بالنفس، لتحقيق إدماجهم الأفضل في المجتمعات.

السيد مونغكونافين (تايلندا) (تكلم بالانكليزية):

يسر وفد بلدي مخاطبة هذه الجمعية بشأن البند ٣٥ من جدول الأعمال، "ثقافة السلام"، والبند ٤٧ من جدول الأعمال "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية".

وبخصوص البند ٣٥ من جدول الأعمال، يولي وفد بلدي أهمية كبيرة لثقافة السلام. فقد أكد وزير خارجية تايلند في البيان الذي ألقاه خلال المناقشة العامة، أن تشجيع

١٩٧٩، لتشكل فيما بعد صرحا حضاريا نموذجيا في المنطقة، كما أنشئ المجلس الأعلى للشباب والرياضة، واللجنة الأولمبية الوطنية، للإشراف على استراتيجية تطوير ورعاية النشاط الرياضي، وتطوير مستوى التدريب، والتحكيم، والتنافس الشريف بين الرياضيين. وخصصت الميزانيات المالية السخية لتشجيع ودعم إشهار الأندية، والاتحادات الرياضية، وفرقها المتخصصة، وإنشاء جملة من الملاعب المتنوعة والحديثة في جميع أنحاء البلاد، وفقا لأحدث المواصفات العالمية المتقدمة، الأمر الذي ضاعف عدد نوادي الإمارات الرياضية من ٨ نواد عام ١٩٧٠ إلى ٣١ ناديا مؤخرا. وزاد عدد الاتحادات الرياضية من ثلاثة اتحادات عام ١٩٧٣ إلى ٢٣ اتحادا وجمعية، بالإضافة إلى ٨ أندية للفتيات، و ٢٥ ناديا متخصصة كالأندية البحرية، وأندية المعاقين، والفروسية والهجن، والشطرنج، بالإضافة إلى جمعية الإمارات للمصارعة وغيرها، مما أهّل شبابها من الجنسين للمشاركة الفاعلة في أغلبية المسابقات والمباريات الرياضية المقامة، سواء في الإطار الثنائي، أو في المحافل الرياضية الإقليمية والدولية، بما فيها دورات الأولمبياد التي حاز فيها شباب الإمارات على عدد من الميداليات، كان آخرها فوز الرياضي الإماراتي المعروف الشيخ أحمد بن محمد بن حشر آل مكتوم في أولمبياد أثينا عام ٢٠٠٤، بأول ميدالية ذهبية للإمارات في مسابقة الرماية.

وحرصت دولة الإمارات، إيماننا منها بأن الرياضة والتربية البدنية من أهم وسائل تنمية وتقويم وتأهيل الأطفال والشباب صحيا ونفسيا واجتماعيا وعلميا، على إدراج مادة التربية البدنية في مناهج تعليمها الأساسي والجامعي، لتنمية شخصيات أبنائها ومواهبهم وقدراتهم العقلية والبدنية والمعنوية إلى أقصى إمكاناتها، وإكسابهم القيم اللازمة للترابط الاجتماعي. واتجهت أيضا نحو دعم الحركة الكشفية بقسميها الرجالي والنسائي، وتوجيهها وتطويرها، حتى

قيمة الرياضة والتربية البدنية للتنمية والسلام. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام بشأن الموضوع الوارد في الوثيقة A/59/268.

وفي الواقع، لا تكمن أهمية الرياضة بالنسبة لنا في مساعدتنا على اتباع أسلوب حياة أكثر صحة فحسب، وإنما تعزز أيضاً التفاعل الاجتماعي، والعلاقات، وشرارات الأعمال، وتنمي ثقافة السلام. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي تهنئة اليونان على التنظيم الناجح للألعاب الأولمبية في أثينا.

ومن جانبنا، يفخر وفد بلدي برؤية الرياضيين التايلنديين وهم يشاركون في الألعاب الأولمبية في أثينا بأكمل روح رياضية وتفان وعزم. ونحن أيضاً فخورون بإنجازات رياضيينا، الفائزين بالميداليات وغيرهم. وقد نجح هؤلاء الرياضيون بالفعل في خلق وعي أكبر بأهمية القيمة الحقيقية للرياضة بين الجمهور التايلندي، علاوة على تحفيز الحكومة على تعزيز استراتيجيتها لرفع مستوى الرياضة وتشجيع تنمية القدرات الرياضية في تايلند.

ويعتقد وفدي أن كل فرد، سواء كان شاباً أو مسناً، يمكن أن يستفيد من الرياضة. والأطفال، بصفة خاصة، يمكن أن يستفيدوا استفادة حمة من الرياضة، لأنها تساعد في عملية نموهم العام، وتشجع لديهم القدرة على التعبير عن النفس وتساعد في بناء علاقات اجتماعية فضلاً عن إبعادهم عن الأنشطة غير القانونية مثل المخدرات والجريمة. وهذه الفلسفة تتماشى مع القول التايلندي المأثور بأن الرياضة دواء سحري أو مع الفهم الغربي الشائع بأنها الدواء الشافي لكل العلل.

ومن المنظور الاجتماعي يسعد وفدي أن يرى تعاضم عدد النساء والأشخاص المعوقين الذين ينخرطون في الرياضة. وقد حاز بعضهم على ميداليات أولمبية ذهبية.

ثقافة السلام ضروري لعالم اليوم. ونحن بحاجة إلى إرساء السلام من خلال تنوعنا، وعبر منهج كلي.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمعنون "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)" (A/59/223)، الذي يقدم استعراضاً شاملاً لما قامت به المنظمات الدولية المختلفة وتوصيات بشأن برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام الذي يساعدنا على تحقيق ثقافة السلام في ثمانية مجالات وهي: التعليم؛ والتنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية الاجتماعية؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والمساواة بين النساء والرجال؛ والمشاركة الديمقراطية؛ والتفاهم، والتسامح والتضامن؛ والاتصال التشاركي والتدفق الحر للمعلومات والمعرفة؛ والسلم والأمن الدوليان.

ويؤيد وفد بلدي وجهة النظر الواردة في الفقرة ١٠٢ من التقرير بأنه "قد أصبح من الأهمية بمكان أن تضع الدول الأعضاء وتعزز استراتيجيات وأنشطة عملية المنحى، لدعم ثقافة السلام واللاعنف"، لا سيما فيما يخص النساء والأطفال، أضعف أفراد المجتمع.

فيما يتعلق بالبند ٤٧ من جدول الأعمال، يدعم وفد بلدي بقوة استخدام الرياضة كوسيلة لتشجيع السلام، وتقوية التفاهم وتعزيز التنمية. وترى الحكومة الحالية أن تعزيز الرياضة والرعاية الصحية - علاوة على استخدام الرياضة كوسيلة لتشجيع تنمية الطفل، ومكافحة إدمان المخدرات - بمثابة سياسات وطنية. ويدعم وفد بلدي إعلان سنة ٢٠٠٥ سنة دولية للرياضة والتربية البدنية، تدافع عن مفهوم الرياضة للجميع، وإدماج الرياضة البدنية في المناهج التربوية، وتشجع على استخدام الرياضة منبرا لحوار فكري لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، ونشر المعلومات عن

للرياضة كأداة للتنمية والسلام. ويتطلع وفدي إلى المؤتمر الدولي الرابع للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، الذي ستنظمه اليونسكو في كانون الثاني/يناير من هذا العام، لمناقشة المواضيع الرياضية ذات الصلة بالتنمية، بالاقتران بالسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية في عام ٢٠٠٥.

ختاماً، يود وفدي أن يتعهد بتقديم مساندته المتواصلة للترويج للرياضة للجميع، ويود أيضاً أن يحث منظومة الأمم المتحدة وشركاءها على زيادة جهودهم للترويج للرياضة والتربية والصحة والتنمية والسلام من خلال مشاركة قطاعات المجتمع كافة في الرياضة.

السيدة طارق عزيز (باكستان) (تكلمت بالانكليزية): ثمة تحول عميق يحدث الآن في العلاقات الدولية. فالتوازنات الخطرة أيام الحرب الباردة بدأت تحل محلها حقائق عالم اليوم المعقدة والخطيرة بنفس القدر. إنه عالم يتسم بازدياد كثافة العولمة - عولمة الاقتصاد والإنتاج والتبادل التجاري والمعلومات، من ناحية، وعنّف الإرهاب والفقر والمرض، من ناحية أخرى. وإن زيادة التفاوتات في القوة بين الدول والتمييز في تطبيق العدالة الدولية، وقمع المطامح المشروعة للشعوب وتعاضم التباينات الاجتماعية والاقتصادية أدت إلى ظهور تهديدات جديدة للسلام والأمن الدوليين. وإن الجمعية العامة، إدراكاً منها أن الحروب تبدأ في أذهان الناس وأن الدفاع عن السلام يجب أن يبدأ في أذهان الناس، اعتمدت إعلان وبرنامج العمل لثقافة السلام في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

ويعرف الإعلان ثقافة السلام هذه بأنها مجموعة قيم ومواقف فكرية وسلوكية استناداً إلى ما يلي: احترام الحياة؛ وإنهاء العنف والترويج للعنف عقيدة وممارسة من خلال التعليم والحوار والتعاون؛ والاحترام الكامل لمبادئ سيادة

والرياضة يمكن أن تساعد أيضاً الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التغلب على وصمة العار والتمييز. فمن خلال المشاركة في الرياضة يمكن لهؤلاء الناس أن يبدأوا السير على درب استعادة الثقة بالنفس والاندماج مرة أخرى في المجتمع.

وعلى الصعيد المحلي، تقدر الحكومة التايلندية كامل التقدير قيمة الرياضة. وهذا العام بدأ تطبيق مبادرات عديدة لزيادة الوعي وتعزيز فهم قيمة الرياضة. وعلى سبيل المثال، نظمت الحكومة التايلندية مناسبة هامة للتمارين الرياضية في الهواء الطلق على صعيد البلد كله، مع اضطلاع رئيس الوزراء بدور أساسي. وهذا يبرز الأهمية التي يوليها الشعب التايلندي للرياضة ولل فوائد المقترنة بها. وهو أيضاً دليل على روح التضامن والوئام التي تجمع بين أبناء الشعب التايلندي من مختلف الأعمار والخلفيات والأديان بطريقة سلمية. وفي الشهر الماضي نظمت حلقة عمل برئاسة رئيس الوزراء لمناقشة "خارطة طريق الرياضة" لتايلند، وهي مبادرة يعتقد أنها ستعزز قيمة الرياضة وترفع من مستوى المهارات الرياضية الفنية والروح الرياضية لدى الشعب التايلندي، وخاصة الأطفال.

وفي وقت ازدياد الصراعات هذا يمكن للرياضة أن تؤدي دوراً مساعداً في تطوير منبر للحوار بين الثقافات يتمحور حول بناء السلام فيما بعد الصراع. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للرياضة أن تؤدي دوراً حاسماً في الجمع بين الناس بعد انتهاء الصراع، وفي بناء الثقة والروح الودية وفي المساعدة في عملية الإعمار داخل المجتمع المحلي. وللأمم المتحدة دور مهم تؤديه في الترويج للرياضة في هذا المضمار. ولهذه الغاية يؤيد وفدي وضع مدونة لحسن السلوك لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والهيئات الرياضية الدولية، خاصة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تستحق ثناء خاصاً على جهودها المتواصلة للترويج

الذين يؤمنون بأنهم سيمحوون من حدوث صدام بين الأديان والثقافات. واتجاهات الحقد والتعصب هذه يجب على المجتمع الدولي أن يواجهها بحزم وأن يعكسها فعلا.

إن التعاون - وليس صدام الحضارات - يجب أن يكون نموذج مساعينا الجماعية. وإن النهوض بالتفهم والوثام والتعاون بين الأديان والثقافات وسيلة لا غنى عنها يمكن لنا بواسطتها أن نزيح ستار الجهل وسوء الفهم والتعصب الذي استفحل بصورة مأساوية في الآونة الأخيرة. ونتفق مع توصيات التقرير الذي أحاله الأمين العام عن ثقافة السلام بأن أحد الأبعاد المهمة بصفة خاصة للحوار بين الحضارات هو الحوار فيما بين الأديان، الذي يعني الحوار فيما بين كل الأديان والحوار داخل الدين الواحد. بل إن المسألة الرئيسية التي أثارها الحوار بين الحضارات هي مكانة الأخلاق في العلاقة بين المجتمعات والشعوب والأفراد. ويمكن للحوار فيما بين الأديان أن يكون عاملا مهما في تسليط الأضواء على التفاعل الحيوي بين التقاليد الروحية وثقافتها الخاصة عن طريق التركيز على إسهاماتها المتبادلة والتبادلات فيما بينها.

وبالتالي فإن من الأهمية الحيوية أن يشجع المجتمع الدولي المنظمات والحركات المشتركة بين الأديان العاملة من أجل السلام على الانخراط في حوار وتعاون أكثر فعالية ونشاطا بقصد تعزيز الوثام والتعايش. وإن العوامل الطائفية أو الدينية أو الثقافية أو اللغوية أو العرقية لا يجوز السماح لها بأن تصبح مصدرا للفرقة.

يجب أن نكون عاملا حفازا للتغيير لا مبشرين بنهاية العالم. ويجب أن نؤكد على وحدانية الجنس البشري. ويجب أن نؤكد عدم قابلية الجنس البشري للتجزئة. ويجب أن نؤكد الإنسانية المشتركة والقيم العالمية المشتركة.

الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في المسائل التي تخضع أساسا للسلطان القضائي المحلي لأي دولة، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ والاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة والنهوض بها؛ والالتزام بالتسوية السلمية للصراعات؛ واحترام وتعزيز حقوق كل فرد في حرية التعبير والرأي والمعلومات.

وتعلن المادة ٣ من الإعلان أن التنمية التامة لثقافة السلام ترتبط ارتباطا لا انفصام له بحق كل الشعوب في تقرير المصير. وكل الشعوب، بما في ذلك الشعوب الخاضعة للاستعمار أو غيره من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الخارجي، يحق لها أن تمارس حقها الأصيل في تقرير المصير. وينادي الإعلان أيضا بتصفية كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وأشكال التعصب الأخرى فيما بين كل الحضارات والشعوب والثقافات، بما في ذلك ضد الأقليات الطائفية والدينية واللغوية. وبالتالي فإن للأمم والشعوب الحق في وجود سياسي مستقل، ولكن، كما اعترفت بذلك الجمعية العامة، تكتسي صفات التفهم والتسامح والتضامن فيما بين كل الحضارات والشعوب والثقافات أهمية جوهرية للنهوض بثقافة السلام. وذلك هو النموذج الذي يجب بناؤه للقرن الحادي والعشرين.

في سيناريو ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر أخذت حالات سوء الفهم والارتباك بين مختلف الديانات والثقافات تزداد بروزا. وقد بدأت بعض الأوساط في استغلال هذا للدفع بنظرياتها الأنانية بحتية الصدام بين الحضارات. وبعض الدول التي تحتل أو تقهر شعوبا أخرى استغلت ذلك لتبرير قمعها لشعوب لها ديانات أو ثقافات أخرى. وعادة ما يلجأ المتطرفون إلى تشويه سمعة الأديان والثقافات أخرى، فينشرون التعصب والحقد. وديننا نحن، الإسلام، تعرض لتشويه السمعة والدم. وهذه الاتجاهات الخطيرة يغذيها عمدا

عن التقدير للمنجزات الحضارية المتنوعة للجنس البشري، وبذلك بلورت التعددية الثقافية والتنوع الإنساني المبدع.

إن تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن البند ٣٥ من جدول الأعمال يقدم استراتيجية شاملة من المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل بشأن ثقافة السلام. كما أنه يعكس الطائفة الكبيرة من الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية، والمجتمع المدني، التي قدمت معاً إسهاماً هاماً في تحقيق أهداف العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم.

ونعتبر من الأهمية بمكان لمنظمة اليونسكو، بوصفها الوكالة الرئيسية في الأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة العقد، أن تحقق تنسيقاً حقيقياً لجهود جميع الأطراف الرئيسية الفاعلة وأصحاب المصلحة لضمان التنفيذ المتسق للإعلان وبرنامج العمل.

وثمة تقرير آخر لليونسكو عن تشجيع التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون يشدد على أن البعد الهام للغاية في الحوار بين الحضارات هو الحوار بين الأديان، إذ أنه عامل أساسي في تسليط الضوء على التفاعل النشط بين التقاليد الروحية والثقافات الخاصة بها.

ويؤكد القرار ١٢٨/٥٨ أهمية تشجيع التفاهم والتسامح بين الشعوب بكل تنوعها في مجالات الدين والعقيدة والثقافة واللغة. ونشاط الرأي القائل بأنه من الأهمية الجوهرية، في ظل الظروف الراهنة، أن نحدد التزامنا المشترك بثقافة سلام حقيقية من خلال تعزيز جهودنا لتطوير الحوار والتفاهم المتبادل.

إن كازاخستان بلد محب للسلام ومتسامح. ولقد أثبتت بصورة فعالة أنه يمكن لمختلف الجماعات العرقية والأديان والعقائد أن تتعايش وتزدهر في الظروف المواتية

لقد حدد رئيس باكستان، اللواء بيرفيز مشرف، استراتيجية معينة تتسم بالاعتدال المستنير وتسعى إلى النهوض بالتححر الاجتماعي والاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، والحل العادل والسلمي للمنازعات، وذلك بهدف تعزيز التعاون ومنع التصادم بين الثقافات والحضارات - خاصة بين الإسلام والغرب.

إن الاعتدال المستنير خيار استراتيجي حيوي لمنع النظام الدولي الراهن من الانحلال والتوجه إلى الصراع والنزاع غير المتناهيين. وسيكون تعزيز مفهوم الاعتدال المستنير رداً ملائماً على التحديات العالمية الهائلة التي يواجهها العالم اليوم.

وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات لتعزيز ثقافة السلام على الصُّعد الوطنية والدولية. وبناء عليه، وفي إطار هذا البند، بادرت باكستان أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة بتقديم مشروع قرار لتعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون، اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وقدمنا هذا العام أيضاً مشروع قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال يسلط الضوء على نفس المبادئ لتعزيز رفاهية وحرية وتقدم البشرية في كل مكان من خلال تضافر الجهود لضمان السلام العالمي. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مرة أخرى بتوافق الآراء مشروع قرار باكستان بشأن تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون. ومن شأن ذلك أن يكون رفضاً قاطعاً رسمياً عالمياً لرسائل التعصب والكراهية والتمييز النابعة من مروجي الكراهية.

السيد قاضي خانوف (كازاخستان) (تكلم

بالانكليزية): لقد أعربت الأمم المتحدة من خلال إعلانها للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم،

ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم بالكامل هذه المبادرة وأن تعززها الدول الأعضاء فيها والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية. وكازاخستان منفتحة على التعاون مع جميع الأطراف المهمة. بمتابعة تحقيق نتائج المؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية.

ويقدر القرار ٥/٥٨ الدور الهام للرياضة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. والتقرير المعنون "الرياضة من أجل السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية" يؤكد أن الرياضة توفر شراكة طبيعية للأمم المتحدة وأنها أداة قوية يمكن أن تعمل المنظمة من خلالها على تحقيق أهدافها الهامة.

ونعتقد أن إعلان سنة ٢٠٠٥ باعتبارها السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية سيوسع المفهوم العام للرياضة ويشجع على المزيد من التطوير للحوار بين الثقافات، وحوار ما بعد الصراع وبناء السلام. ونعتقد أيضا أن السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية تتيح فرصة لتعزيز قيمة الرياضة، ويتحتم أن تكون هناك آثار بعيدة المدى للمبادرات المنطلقة في إطار هذه السنة.

ونؤكد مجددا أن الرياضة والتربية البدنية تؤديان دورا هاما في النهوض بالسلام والتنمية وفي إقامة علاقات ودية بين الأمم. وهما تمثلان تدابير فعالة لمكافحة الجريمة والإدمان على المخدرات والتبغ. وتتفق أيضا مع الرأي القائل بأن ممارسة الرياضة أمر حيوي للتنمية الشاملة للشباب، ولتعزيز صحتهم البدنية والنفسية.

إن تطوير الرياضة من المجالات التي تحظى بأولوية في السياسة الوطنية لكازاخستان. ويدعم بلدنا بشكل كامل المثل المتعلقة بالإنسانية والصداقة بين الأمم. وقد أنشأت الجمهورية لجنة شبه أولمبية لرياضة المعوقين وأسست اتحادات

المتسمة بالسلام والاستقرار الداخلي. ونعتقد أنه يمكن لأديان العالم ومعتقداته أن تسهم بشكل هائل في تعزيز ثقافة السلام.

ولهذا السبب بالتحديد، وبمبادرة من رئيس جمهورية كازاخستان، انعقد مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية في بلدنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وحظي بدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي. إذ حضر ذلك الحفل زعماء الأديان والعقائد العالمية الرئيسية، الذين تجمعوا في كازاخستان لمناقشة أهم القضايا التي تشغل الجنس البشري. وقدم الاجتماع إسهاما ثمينًا في تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الحضارات.

إن زعماء وممثلي أديان العالم، الذين شاركوا بنشاط في أعمال الحفل، أعلنوا بصوت عال وواضح أن كل دولة وكل ديانة تختار طريقها إلى الخالق وأنهم جميعا ضد الإرهاب والتطرف والتعصب الديني. واتفقوا على أن الوقت قد حان لمعالجة المشاكل السياسية والروحية الملحة من خلال حوار بناء بين الأديان وقرروا عقد هذا المؤتمر بصفة منتظمة.

وتشرفت كازاخستان برئاسة ذلك الحفل بقيادة عملية إضفاء الطابع المؤسسي عليه. وفي ذلك الصدد، أنشئت أمانة لمؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية في كازاخستان. وفي الوقت الراهن، تعمل الأمانة بنشاط لصياغة ميثاق مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي سيُطرح للمناقشة في الاجتماع المقبل لأمانة المؤتمر في أيار/مايو ٢٠٠٥.

ولقد أقرت الأمانة مبدئيا فكرة عقد المؤتمر الثاني لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، المزمع مؤقّتا عقده في أستانة، عاصمة كازاخستان، من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

الإرهاب الدولي، الذي يسعى إلى زعزعة فعالية النظام المتعدد الأطراف، ويعرض عملية صون السلم والأمن الدوليين للخطر، تجرنا على مضاعفة جهودنا للانخراط في حوار بين الثقافات والأديان.

ويوفر الإعلان وبرنامج العمل المتعلقان بثقافة السلام إطاراً مرجعياً شاملاً تستطيع الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني من خلاله توجيه أنشطتها نحو أعمال محددة ترمي إلى تأسيس ثقافة السلام في الألفية الجديدة. وفي هذا الخصوص، نحن نشجع الرياضة كأداة تسهل التعايش السلمي. وقد انضمت السلفادور، في ذلك السياق، إلى مقدمي مشروع القرار الذي عرضته تونس.

وكما قيل في مناسبات عديدة، لا يعني السلام مجرد غياب الصراعات. فهو عملية متطورة وتشاركية ودينامية داخل المجتمع، تتطلب منا الإبداع، وتعلم التسامح والانخراط في الحوار. وبالتالي، يوفر التعاون الدولي آلية تقارب واحترام بين بني الإنسان في البحث عن حلول للصراعات. لكن ذلك يقتضي أيضاً درجة من المسؤولية بين مختلف الثقافات ومستويات التنمية.

ويشهد السلفادوريون بأمانة أن السلام غير ممكن إلا باختيار طريق المصالحة الوطنية، وفتح المجال لحوار يهدف إلى تسوية النزاعات الداخلية، وتوفير إرادة سياسية تفضي إلى إنشاء آلية ديمقراطية مؤسسية مشتركة، واحترام السلطة وسيادة القانون بما يوفر شكلاً جديداً من التعايش. ونحن نعلم ألا مجال للسلام من دون التنمية. ولذلك، لا تدخر حكومة السلفادور جهداً لتحقيق سلام مضمون يصبح من خلاله الأمن والتنمية نمط حياة لغالبية الشعب.

ويعرض الأمين العام، في تقريره الوارد في الوثيقة A/59/223، عدداً من العناصر الهامة لنظر فيها ويتعين علينا أخذها في الحسبان ونحن نبدأ مهمة تقييم التقدم المحرز في

رياضية مختلفة، وهي تقوم بتعزيز علاقاتها الدولية في مجال الرياضة.

في الختام، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في التأكيد على أننا اليوم بحاجة إلى النهوض بقيم السلام أكثر من أي وقت مضى. وتطلع كازاخستان إلى مواصلة تقديم الدعم للجهود التنسيقية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في العالم.

السيدة غلاردو (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):

إن وفد بلدي سعيد بهذه الفرصة للكلام عن البند ٣٥ من جدول الأعمال: "ثقافة السلام".

فقد أولت حكومة السلفادور أهمية خاصة لهذا البند منذ أن وقّعنا اتفاقيات السلام في تشابولتيبيك في المكسيك. وبدأ السلفادوريون عملية يتعلمون من خلالها كيف يترجمون هذه الاتفاقيات إلى سلام حقيقي. ومهدت هذه العملية الداخلية الطريق أمامنا لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتعلمنا أن بناء السلام، بصفته أحد العناصر الأساسية لثقافة السلام، أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر العزم لدى الذين ألقوا بأسلحتهم للدخول في مناقشة حول الاختلافات المتأصلة في كل مجتمع وتبادل الأفكار بشأنها.

وتود السلفادور أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجدداً على التزامها بالعمل مع أسرة الأمم المتحدة في استكشاف وابتكار وتنفيذ المبادرات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التسوية السلمية للنزاعات. ولسوء الطالع، يبين لنا الواقع الحالي ظهور تهديدات جديدة للسلام والأمن الجماعي تتجاوز الحدود. وتتجه جهود حكومة السلفادور على المستويين الوطني والدولي نحو وضع آليات ترمي إلى الحد من تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ونحن مقتنعون تماماً بأن منع الإحباط وعدم التسامح والعنف من صميم فكرة ثقافة السلام ذاتها. ومظاهر

إيجاد طريقة للعيش مع الآخرين في صداقة، واللجوء إلى العقل وليس إلى العنف عندما تفرقنا خلافاتنا.

في الختام، نود أن تدرج مسألة ثقافة السلام في إطار الأهداف الإنمائية للألفية؛ وينبغي لنا جميعاً أن نعمل معاً لتحقيق أهدافنا المشتركة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

تنفيذ الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في سياق تنفيذ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم.

وتملك الدول الأعضاء الآن فرصة سانحة لتبادل التجارب المفيدة في سياق تنفيذ هذه الالتزامات على المستوى الوطني. وينبغي الاضطلاع بنشر القيم التي تشجع على التسامح، والسلام، والتعلم من خلال التربية النظامية وغير النظامية، ونشر اتجاهات وأنماط السلوك الجديدة التي تعمق ثقافة السلام، بواسطة برامج مبتكرة وشاملة تعتمد السياسات العامة - ومن دون ذلك لا يمكن تدعيم السلام الذي التزمنا به.

وتتفق حكومة السلفادور مع جميع الذين أقرروا بأن الحق في السلام أحد حقوق الإنسان الأساسية. إنه حق من الجيل الثالث اعترفت به الجمعية العامة في القرار ٣٩/١١ الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وأكدته من جديد أعضاء منظمة الدول الأمريكية في إعلان كاراكاس، الذي اعتمد بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لاعتماد ميثاقها.

ونؤكد من جديد التزامنا ببرنامج التربية من أجل السلام، وهو مبادرة أطلقتها اليونسكو. ونحن مقتنعون بأن تعليم القيم، وأنماط السلوك والمواقف يتطلب بالضرورة عملية تعليم متواصلة للأطفال والكبار. وينبغي تعليم احترام حقوق الإنسان ونقلها إذا أردنا أن نبني ثقافة السلام. ونحن في السلفادور قمنا في السنوات الأخيرة بتعزيز نهجنا من خلال برامج مبتكرة لتعليم فكرة السلام على جميع المستويات، بما في ذلك تربية الصبيان والبنات ابتداء من سن مبكرة جداً.

وبما أن الحروب تبدأ في عقول البشر، كما يقول دستور اليونسكو، فإن دفاعات السلام يجب أن تبني في عقول البشر أيضاً. وقد تعلم السلفادوريون أن السلام هو